



## الجلسة العامة ٥١

الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## البند ٢٨ من جدول الأعمال

## تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

## تقرير الأمين العام (A/57/430)

السيد مصطفى (السودان): يطيب لي، ونحن نجتمع

اليوم للتداول حول البند ٢٨ من جدول الأعمال الخاص

بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، أن أتقدم،

باسم السودان، بأسمى آيات الشكر والتقدير للسيد الأمين

العام، لتقريره الضافي حول الموضوع (A/57/430)، وما بذله

من جهد مقدر في تنفيذ الأهداف الستة الواردة في

استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة

٢٠٠١-٢٠٠٥. ولا يفوتني هنا أن أتقدم بشكر خاص لكل

بعثات التقييم، والبعثات الميدانية الموفدة للبلدان المتأثرة

بالألغام، وكافة الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية

والبرامج الوطنية العاملة في هذا المجال.

إن السودان من أوائل الدول التي بادرت بالتوقيع

على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، إدراكا منه لمدى

المخاطر الناجمة عن الألغام لا سيما على المدنيين. وكما

تعلمون فإن بلادي واحدة من الدول التي تجابه خطر الألغام،

ومن هنا جاء موقفنا الداعم بقوة لكل الجهود الدولية

والإقليمية الرامية للقضاء على مخاطر الألغام الأرضية. ونشيد

في هذا الصدد بما تحقق من خطوات مقدر في هذا الميدان

منذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩

وما تلا ذلك من عمل متعدد الأطراف ممثلا في مقررات

وتوصيات مؤتمر ماناغوا للدول الأطراف في الاتفاقية، تلك

الجهود التي أفضت إلى انحسار نسبي في معدلات استخدام

وصناعة وتكديس الألغام الأرضية خلال الأعوام الثلاثة

الماضية.

إن بلادي، التي هي طرف أصيل في اتفاقية أوتاوا،

ظلت تولي موضوع الألغام أهمية خاصة. فهناك جهد وطني

دؤوب في إطار "الحملة السودانية لمكافحة الألغام"، هذا

الجهد الذي يتكامل مع مشروع الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، والذي باشر أعماله

بالتنسيق مع مؤسستين وطنيتين هما، مفوضية العون الإنساني

وسلاح المهندسين، وذلك بهدف بناء مركز قومي للألغام في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من التقدم على صعيد التنفيذ إذا ما تضافرت جهود الأمم المتحدة وجهود مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام مع الجهود الوطنية من قبل الدول المعنية، والجهود الإقليمية عبر شراكات بين هذه الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بقضايا التمويل مثل البنك الدولي ومؤسسات الإقراض الإنمائية الأخرى لكفيل كافة الموارد والضمانات اللازمة لإنفاذ استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام وفق ما هو مرسوم لها.

أرجو في الختام أن أؤكد مجددا موقف بلادي الثابت والقائم على التعاون الجاد مع برامج مساعدات الأمم المتحدة لإزالة الألغام في السودان، مع تكثيف الجهود على صعيد برنامجنا الوطني لإزالة الألغام الذي يتم في إطار الحملة السودانية لإزالة الألغام. وندعو من هنا كل الدول الأعضاء المتأثرة بالألغام لتطوير برامج وطنية ماثلة، انطلاقا من التزامنا تجاه اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية وإدراكا منا للمخاطر الإنسانية المترتبة على الألغام والذخائر المتفجرة، علاوة على إعاقتها للكثير من المشروعات القومية في العديد من البلدان.

**السيد فلوريس (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): قبل عام، أعلن وفد بيرو في هذا المحفل، أنه لا يوجد شك في توفر الإرادة السياسية لإزالة الألغام المضادة للأفراد، وأن الأمر لا يمكن أن يكون بخلاف ذلك، لأن الألغام أسلحة مرعبة تودي بحياة ضحايا أبرياء وخاصة الأطفال.

ولذلك السبب، أصبنا بالدهشة حينما لاحظنا في مناقشات اللجنة الأولى بشأن مشروع قرار لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أنه يجري التعلل بظروف سياسية لتبرير استخدامها. وبالنسبة لبيرو، لا يوجد تبرير مقبول لاستخدام الألغام المضادة للأفراد في الصراعات، لأن الشر متأصل فيها

السودان تؤسس به قاعدة معلومات أساسية ودراسات مسحية وخرط للمواقع المتأثرة بالألغام في السودان. يضاف إلى ذلك مشروع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان، وهو مشروع تشارك فيه مجموعة من المنظمات الدولية والوطنية. وقد بدأ هذا المشروع بتدريب كوادر محلية للعمل في مجال إزالة الألغام. يضاف إلى ذلك الجهد المقدر الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة بغرض التوعية بمخاطر الألغام. وقد تم تأسيس الشبكة القومية لمكافحة الألغام لتنسيق كافة الجهود في هذا المجال، وتضم هذه الشبكة الجهات الحكومية ذات الصلة وفي مقدمتها مفوضية العون الإنساني وسلاح المهندسين والأجهزة الأمنية والوزارات ذات الصلة، والمنظمات الدولية وفي صدرها الأمم المتحدة. ويسير العمل عبر محاور ثلاثة هي: محور التوعية ومحور الإزالة ومحور مساعدة الضحايا. وإني إذ أسرد ذلك، إنما أؤكد على مدى جدية الجهود التي تبذلها بلادي على صعيد إزالة الألغام اتساقا مع الجهود الدولية في هذا المجال.

إن مشكلة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة ظلت عقبة تعطل مشروعات التنمية وإعادة التعمير في العديد من بلدان العالم ولا سيما البلدان النامية. وقد أفرزت تجربة إزالة الألغام في السودان في منطقة جبال النوبة بمساعدة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية واقعا مباشرا تمثل في عودة المواطنين إلى قراهم ومباشرة أنشطتهم الزراعية والرعية، الأمر الذي يجعلنا نعول كثيرا على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفق البرنامج الزمني لها، من أجل هئية بيئة عالمية خالية من مخاطر الألغام الأرضية، خاصة بعد أن بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام ١٢٦ دولة، الأمر الذي يؤكد القبول الدولي الواسع النطاق للمعايير والإجراءات المتعلقة بالألغام، ويشر بالمزيد

الألغام المضادة للأفراد، الموقع في أيار/مايو ٢٠٠١. وهذا التوسيع سيمكن من مد يد التعاون إلى أنشطة إزالة الألغام حول ٣٥٠ برجاً من أبراج الكهرباء العالية الجهد.

وبالمثل، أعد مشروع قانون لإنشاء مركز لإزالة الألغام المضادة للأفراد في بيرو، سيوفر التخطيط والعمليات الضرورية للوفاء بالأهداف الحكومية، استناداً إلى الالتزامات المقطوعة بمقتضى اتفاقية أوتاوا الخاصة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأيضا التنسيق مع الوحدات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الولايات المذكورة آنفاً.

القضاء على الألغام المضادة للأفراد جزء من هدف أكثر طموحاً لسياسة بيرو الخارجية الرامية إلى الحد من نفقات التسلح في أمريكا الجنوبية من أجل تخصيص مبالغ أكثر للاستثمار الاجتماعي. وفي إطار تلك السياسة تحرص بيرو على تحويل المنطقة - أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم - إلى أول منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وفي سياق ذلك الجهد، وافق وزراء الخارجية والدفاع لبلدان جماعة دول الأنديز - المشكلة من بيرو، وبوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وفنزويلا - في شهر حزيران/يونيه الماضي على ميثاق الأنديز من أجل السلام والأمن ومن أجل تقييد اتفاق الدفاع الخارجي والحد منه، الذي يؤكد مجدداً، في الفصل "تاسعاً" المعنون "التزامات القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد" التزام كل بلدان الأنديز لعدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو استحداثها أو إنتاجها أو تخزينها أو حفظها أو نقلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أي ظرف من الظروف.

وبعد ذلك، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وافق جميع رؤساء بلدان أمريكا الجنوبية الاثني عشر على الإعلان المتعلق بمنطقة السلم والتعاون في أمريكا الجنوبية، الذي رحبت به

وأما باللغة التقنية، مصنفة بأنها أسلحة قاسية بصورة مبالغ فيها، وتأثيرها لا يفرق في تشويه الضحايا الأبرياء وخاصة الأطفال حتى بعد انتهاء الصراع الذي تسبب في زرعها.

وفي ذلك السياق، ترحب بيرو بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/57/430). ومما يكتسي قدراً كبيراً من الأهمية التقدم المحرز في إعداد خطة رد سريعة للوفاء باحتياجات إزالة الألغام في حالات الطوارئ وفي إدراج برامج إزالة الألغام في العمليات التي يتم تنفيذها تحت ولاية الأمم المتحدة. وبيرو تشاطر الأمين العام رأيه بأنه المنظمات المكرسة لإجراءات الألغام ينبغي أن توسع مجال أنشطتها فتدمجها في البرامج الإنسانية والإغاثية.

وقبل عام، قدمنا تقريراً عن التقدم الذي أحرزته بيرو في القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد. ويشعر وفد بيرو بالرضا لهذه الفرصة المتاحة له ليتشاطر مع سائر المجتمع الدولي التقدم المحرز في عام ٢٠٠٢.

وبيرو تقيي مجموعتي الأنشطة التكميلية المتعلقة بالألغام. فمن ناحية، اتخذنا الإجراءات الضرورية لتجنب استعمال الألغام في المستقبل؛ ومن ناحية أخرى، نعالج آثار الألغام التي زرعت فعلاً. وبيرو أكملت تدمير ٣٦٨ ٣٢١ لغماً مضاداً للأفراد كانت مخزنة في ترسانة بيرو. وحظيت العملية بتأييد وتحقق ممثلي المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني.

وبالمثل، نسق مع قوات شرطتنا إزالة الألغام من حول ٤٠٠ ١ من أبراج الكهرباء العالية الجهد التي تطلبت الحماية خلال فترة الإرهاب المروعة في بلدنا. ووفقاً لذلك وسعت بيرو ومنظمة الدول الأمريكية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نطاق الاتفاق المتعلق بالعمل الشامل لمكافحة

ومما يثير قلقنا أن نرى أن التلوث بالألغام والذخيرة غير المنفجرة تأثرت به ٣١ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان الـ ٣٢، في ١ ٥٨٥ قرية. وقد قدر برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان أنه، استنادا إلى المستويات الحالية لتمويل البرنامج، يمكن إزالة الألغام من حوالي ٣٦٠ كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة ذات الأولوية القصوى في السنوات السبع القادمة. ونعتقد أن هذه المدة الزمنية يمكن خفضها وإنقاذ أرواح غالية كثيرة إذا توفرت موارد إضافية. وتقديرات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة تبين أن حوالي ٣٠٠ أفغاني يقتلون كل شهر في المناطق الملوثة بالألغام، بينما يتجاوز عدد المصابين ذلك بكثير. ونصف أولئك المصابين يعالجون تقريبا في مستشفيات في باكستان. وبالرغم من الضغوط التي تعاني منها مؤسساتنا الطبية، فإننا نقدم مساعدة غوثية لضحايا الألغام الأفغان.

لاحظنا بعناية تقرير الأمين العام المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام"، الوارد في الوثيقة A/57/430. ويسرنا أن الأمين العام أبرز استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وفي هذا الشأن، نؤيد مبادرة الأمين العام لزيادة الوعي بالمشاكل الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ولوضع خطة الرد السريع، ولبناء قدرات الحكومات الوطنية. ونأمل أيضا أن يضع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام مشروع خطة عمل شاملة، بالتنسيق مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في تناول حالات الطوارئ الناجمة عن الألغام والذخيرة غير المنفجرة.

ونقدر أيضا الدور الإيجابي الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالألغام. ونقترح ضرورة إقامة تفاعل أكبر بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في

الجمعية العامة أمس. والإعلان يعترف بالقضاء التدريجي على الألغام المضادة للأفراد، المؤدي إلى القضاء التام عليها بأقرب وقت ممكن. ونأمل أن تتيح لنا هذه الجهود والجهود الأخرى تحقيق الهدف المشترك الخاص بحظر الألغام المضادة للأفراد.

**السيد خالد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): طوال السنوات العديدة الماضية كانت لمناقشاتنا بشأن عواقب الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية نتائج مختلطة. ومن دواعي السخريّة أن استعمال الألغام الأرضية ألحق الأضرار غالبا بالسكان المدنيين في مختلف أجزاء العالم. أكثر من ٧٠ بلدا ناميا، بما فيها أفغانستان، وأنغولا، وأذربيجان، وإثيوبيا، وبوروندي، والصومال، والبوسنة والهرسك، تعاني من الاستعمال اللامسؤول للألغام الأرضية نتيجة لاحتلال أجنبي أو صراعات داخلية. ومن المثير للقلق أن نعرف أن ما يقدر بـ ١١٠ مليوناً من الألغام المضادة للأفراد منتشرة حاليا في ٧٠ بلدا. ومناطق الصراع التي زرعت فيها تلك الألغام الأرضية لا تفرض خطرا على أرواح البشر والحيوانات فحسب، وإنما تشكل أيضا مصدرا لمشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة.

في أفغانستان، يوجد أكثر من ١٠ ملايين لغم أرضي متناثرة في جميع أنحاء البلد، الذي ربما يكون البلد الأول في العالم من حيث انتشار الألغام. وتعاसे شعب أفغانستان تصاحبها مخلفات الذخيرة غير المنفجرة في أعقاب الحرب ضد القاعدة. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة. ونأمل أن تتمكن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة التي تولت مسؤولية إزالة الألغام والذخيرة غير المنفجرة في أفغانستان في حزيران/يونيه من هذا العام، من الاضطلاع بواجبها بعناية.

ويشير تقرير الأمين العام بطريقة عابرة إلى حالة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب آسيا. وقد اضطرت باكستان إلى اتخاذ تدابير دفاعية احترازية في مواجهة الانتشار العسكري الهندي الواسع النطاق ضد بلدنا منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وسنخفض من التصعيد بمجرد أن تبدأ الهند عملية إزالة الألغام. وقد وقعت، وفقاً لمنظمة رصد حقوق الإنسان، عدة مئات من الخسائر بين صفوف المدنيين والعسكريين الهنود خلال زرعهم الألغام في أعقاب الحشد العسكري الهندي على طول خط الحدود الدولي وخط المراقبة. وهذه خسارة في الأرواح تدعو للأسف وكان من الممكن تماماً تفاديها، تسبب فيها الاستخدام غير المسؤول للألغام الأرضية.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس بالإشارة إلى أن باكستان تتمتع بسجل فريد فيما يتعلق بتطهير جميع حقول الألغام بعد الحروب الثلاث في جنوب آسيا. ولم تنجم حالة إنسانية واحدة من جراء استخدام هذه الألغام. وما زلنا ملتزمين بكفالة ألا تصبح الألغام الموجودة في مخزوناتنا العسكرية قط سبباً في حدوث إصابات بين المدنيين في باكستان أو في أي مكان آخر.

وقد شهد العقد الماضي قطع شوط بعيد في فهم الآثار البشعة للألغام وفي وصم استخدامها وإنتاجها. وحث الوقت لاتخاذ الخطوات الباقية في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة للسيطرة بشكل فعال على هذه الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

**السيد أبو الغيط (مصر)** (تكلم بالعربية): إن تناول مصر لقضية الألغام ينبع من معاناة أليمة دامت أكثر من نصف قرن وراح ضحيتها حوالي ٨ ٠٠٠ مواطن مصري.

فمصر من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة الألغام ومخلفات الحرب، حيث دارت على أراضيها معارك بين

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة المشاركة في جهود إزالة الألغام.

وبالعودة إلى تقرير الأمين العام، نشعر بخيبة أمل بعض الشيء، إذ نرى أن الدائرة لم تتلق سوى ٢٨ مليون دولار فقط من المانحين بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وآب/أغسطس ٢٠٠٢. ولما كانت هذه الأموال تتاح عن طريق إسهامات طوعية، فإننا نحث البلدان المانحة على تخطي الفجوة القائمة في الغالبية العظمى من عمليات إزالة الألغام في مختلف البلدان، وعلى وجه الخصوص أفغانستان، والوارد الضئيلة المتاحة لتحقيق تلك المهام. ونشعر بالقلق بشكل خاص لأن اللاجئين الأفغان، الذين يجدون المأوى في باكستان، لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب الخطى البطيئة لعمليات إزالة الألغام. ونأمل أن تعلم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جيداً الحالة الخطيرة السائدة في أفغانستان، وأن يستجيبوا لهذه الحالة الطارئة على أساس من الأولوية.

أسهمت باكستان مساهمة نشيطة في عمليات نزع الألغام في بلدان متضررة عديدة في الماضي. ومساهمتنا في عمليات نزع الألغام في الكويت، وكمبوديا، وأنغولا، والبوسنة، والصحراء الغربية تعبر عن التزامنا.

وقد أعلنت باكستان منذ عام ١٩٩٧ وفقاً اختيارياً لتصدير الألغام الأرضية. وصدقنا أيضاً على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وقدمنا المعلومات المطلوبة عملاً بالمادة الحادية عشرة (٢) والمادة الثالثة عشرة (٤) من البروتوكول الثاني المعدل. ولا نزال على استعداد للنظر في القيام بمزيد من التدابير والمبادرات في نطاق المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة بغية التصدي للمشكلة الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام بشأن المساعدة في مجال الألغام وأخذنا علماً به، كما أحطنا علماً باستراتيجية الأمم المتحدة في مجال الألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ التي سبق تقديمها. وقد منّا ملاحظات مصر إلى وحدة الألغام بإدارة عمليات حفظ السلام. وللأسف فإن المراجعة والتقييم اللذين كان من المفروض أن يتمّ بشأن الاستراتيجية تأجلاً إلى العام المقبل. وكنا نود لو أن وحدة الألغام بأمانة الأمم المتحدة قد أرفقت ملاحظات الدول الأعضاء في التقرير المطروح أمامنا، وهو للأسف ما لم يحدث.

وقد سبق أن أعربنا عن أن استراتيجية الأمم المتحدة في مجال الألغام للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تعدّ تراجعاً عما تضمنته سياسة الأمم المتحدة في مجال أنشطة الألغام التي سبق إقرارها في عام ١٩٩٨. بل وأكدنا أنه يشوبها قصور في التعامل مع احتياجات الدول المتضررة. ومن هنا كانت المطالبة بمراجعة الاستراتيجية، وهو ما نتطلع إلى تحقيقه خلال العام المقبل، على أن تؤخذ في الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء، حتى تكون هناك جدوى حقيقية ومردود فعلي لهذا الجهد.

وختاماً أود أن أوضح أنه فيما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، ونقصد بها اتفاقية أوتاوا، فإننا نؤكد من جديد اتفاق مصر مع الهدف الإنساني لهذه الاتفاقية. إلا أن دولاً كثيرة، ومن ضمنها مصر، لديها تحفظات على هذه الاتفاقية، وهي تحفظات تمّت الإشارة إليها في العديد من المحافل الدولية، ويأتي في مقدمتها أن الاتفاقية تتجاهل مسؤولية الدول التي زرعت ألغاماً على أراضي الغير، وعن عدم إزالتها، وعدم الوضوح والشمول في تناول الاتفاقية لمسألة توفير المساعدات اللازمة لهذا الغرض، فضلاً عن تجاهل الاتفاقية التام لحق ومسؤولية الدول في تأمين حدودها والدفاع عن أراضيها.

المتحارين في الحرب العالمية الثانية، خلفت وراءها حوالي ٢٨٠.٠٠٠ هكتار من الأراضي الواجب تطهيرها، وتشكل عقبة جادة في سبيل تنمية المنطقة المتاخمة لساحل مصر الشمالي واستغلال طاقتها الزراعية والسياحية.

ولمواجهة هذا التحدي الهائل، تبنت مصر عام ١٩٩١ سياسة طموحة لتطهير هذه الأراضي من الألغام والقذائف غير المنفجرة. وما زالت مصر تتحمل القدر الأعظم من العبء المادي والبشري اللازم لتنفيذ هذه الخطة، بالرغم من أن قوات أجنبية هي التي تركت هذه المخلفات بالأراضي المصرية. ومن هنا مطالبة مصر بأن تسهم الدول التي وضعت هذه الألغام وتركت هذه المخلفات في تكلفة إزالتها، ليتسنى لشعب مصر استغلال موارد أراضيه لخير أبنائه.

وفي إطار الجهود المصرية لمواجهة مشكلة الألغام وآثارها، تعاونت مصر خلال الأعوام الثلاثة السابقة مع وحدة الأمم المتحدة لأنشطة الألغام. وأسفر هذا التعاون عن إيفاد بعثة من الأمم المتحدة لتقييم مشكلة الألغام في مصر خلال الفترة من ٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وأصدرت الأمم المتحدة تقريراً بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، تضمن عرضاً شاملاً لمشكلة الألغام في مصر ومقترحات عملية لمواجهة هذه المشكلة. هذا وستتابع مصر اتصالاتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول المهتمة لتنفيذ عملية إزالة الألغام بالأراضي المصرية. كما قامت مصر من جانبها في عام ٢٠٠٠ بوضع آلية رفيعة المستوى لتنظيم الجوانب الإدارية والفنية اللازمة للتعامل مع مشكلة الألغام والقذائف الأخرى غير المنفجرة، وذلك من خلال إنشاء لجنة قومية من الوزارات والهيئات المعنية للإشراف على عملية إزالة الألغام ومخلفات الحرب، وهي تجري اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن.

في شباط/فبراير ٢٠٠١، كان السيد فيانتونغ، وهو رب أسرة يبلغ ٤١ سنة من العمر، ويكافح من أجل البقاء على قيد الحياة في قرية نائية في أتابو، وهي مقاطعة جنوبية في لاوس، يقطع العشب عند جانب التل بمنجل طويل، فلمس فجأة قنبلة عنقودية مضادة للأفراد. انفجرت القنبلة. ففقد عينه اليسرى وفقد البصر كلياً في عينه اليمنى. وتسبب الانفجار أيضاً بضعف خطير في سمعه. وبإيجاز، تدمر ما بقي من حياته نتيجة لذلك. وما هذه القصة المحزنة سوى مثال واحد عن الحوادث المأساوية الكثيرة التي حصلت، والتي يمكن أن تحصل مجدداً في أي يوم، وفي أي وقت، وفي أي مكان من المقاطعات الخمس عشرة في لاو الملوثة بالألغام غير المنفجرة.

والواقع أنه لم تشهد إلا بلدان قليلة في تاريخ حروبها مثيلاً لما شهدناه في لاو: أكثر قصف جوي خلال حرب الهند - الصينية، لا سيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣. وخلال تلك الفترة، شنت أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ غارة، أسقطت أكثر من مليوني طن من القنابل على بلدنا الصغير الفقير. وبعد أكثر من ٢٥ سنة على نهاية الحرب، لا يزال تلوث الذخائر غير المنفجرة يطال ٥٠ في المائة من مساحة بلدنا الإجمالية. وما برحت الذخائر غير المنفجرة تقيد سلامة السكان البدنية وحياتهم وأمنهم الغذائي، في ٢٥ في المائة من كل القرى في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتشكل عبء كبيرة في وجه توسع نطاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبغية مواجهة هذه المشكلة، وضعت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في سنة ١٩٩٦، برنامج لاو الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة، الذي يهدف إلى الحد من عدد الضحايا بين صفوف المدنيين جراء ذخائر غير منفجرة، وإلى زيادة رقعة الأرض المتوفرة للإنتاج الغذائي وأنشطة إنمائية أخرى. وتنقسم أنشطة هذا البرنامج إلى أربعة

كما تضم مصر صوتها إلى الآخرين الذين عبروا عن قلقهم بشأن ما يتوافر وما يتوارد من معلومات حول قيام بعض الدول التي وقعت على اتفاقية أوتاوا باللجوء مجدداً إلى استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهو أمر ينال من مصداقية الاتفاقية، ويعزز الدعوة إلى إعادة تقييمها، وتقييم منهج التعامل مع هذه المسألة برمتها.

#### السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالانكليزية): اسمحو لي، في البداية، أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل والزاهر بالمعلومات (A/57/430) الذي قدمه إلينا، عن المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولا يشدد التقرير على التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة والأهداف ذات الصلة المبينة في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ فحسب، وإنما يعطي أيضاً نظرة عامة بشأن ما اتخذته برامج الأمم المتحدة ووكالات أخرى ذات الصلة من إجراءات متعلقة بالألغام في بلدان مختلفة من العالم. وعلاوة على ذلك، يبرز التقرير أيضاً الدروس والخبرات المستفادة من الماضي ويوفر لنا التوجيه حول كيفية معالجة مسألة الألغام بفعالية في المستقبل.

ما برح المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء مسألة إزالة الألغام وسائر الذخائر غير المنفجرة الموجودة نتيجة الحروب الممتدة فترة طويلة والصراعات الإقليمية والتراعات الداخلية. وقد بذلت الحكومات الوطنية قصارى جهودها لإيجاد حل لتلك المشكلة. ولكن، ما زالت ملايين الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة مدفونة في الأرض أو مبعثرة على السطح في أكثر من ٦٠ بلداً في أنحاء العالم. وألوف من الأبرياء يقتلون يومياً أو يجرحون. ولذلك، ينبغي بذل كل جهد لتكثيف التعاون الدولي بغية معالجة تلك المسألة بفعالية أكبر.

البلدان النامية، تشكل الألغام الأرضية والأجهزة غير المفجرة عقبة تعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وبغية ضمان حياة سلمية ومنتجة لكل الذين يعيشون الآن في ظل التهديد الذي تمثله الألغام الأرضية، نرى أن المهام الجسيمة الماثلة أمامنا يمكن إنجازها من خلال الجهود العالمية المتضافرة والتعاون مع الأمم المتحدة باعتبارها مركزا لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

#### السيد سكوت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): في

هذا الوقت العصيب، ما زلنا نحز تقدمًا ملموسًا في تعزيز المعايير الدولية لمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك فإن المعركة ما زالت أبعد ما تكون عن نهايتها. والواقع أن هناك أحداثًا مستمرة تذكرنا باستمرار بأنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به في هذا الصدد. والحقيقة التي مؤداها أن تقرير هذا العام عن رصد الألغام الأرضية، الذي نشرته الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، يقدر أن ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص آخروا فقدوا أرواحهم خلال عام ٢٠٠١ بسبب الألغام الأرضية - وهو نفس رقم ضحايا العام السابق - هذه الحقيقة تمثل تذكرة واضحة لنا بأنه يتعين علينا أن نضاعف جهودنا في هذا السبيل.

وليس بوسعنا أن نتصدى لهذه المأساة الإنسانية إلا إذا أوقفنا استخدام جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد من خلال التزام عالمي واحترام كامل لاتفاقية أوتاوا ومن خلال تخصيص الموارد اللازمة لإزالة الألغام والقيام بأنشطة في مجال التوعية بخطر الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وتعرب استراليا عن دعمها الكامل لتلك الاتفاقية وتشجع المشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن. وتواصل حكومة بلادتي العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تشجيع توسيع نطاق الانضمام إلى الاتفاقية. ونقدر حق التقدير الفرصة التي تتاح لتقاسم الخبرات والنهج مع البلدان الملتزمة

أجزاء هامة: توعية المجتمعات المحلية، التدريب وبناء القدرات، المسح، والإزالة. وأصبح البرنامج الآن ساري المفعول بشكل تام في ١٥ مقاطعة من المقاطعات الملوثة بالذخائر غير المنفجرة، وتبلغ القوة العاملة الوطنية لديه ما مجموعه ١,١٥٦ فردًا. وقد طهر هذا البرنامج منذ إنشائه ٢٦,٧ كيلومترا مربعا من الأرض، بما في ذلك ٨٧٣ هكتارا في عام ٢٠٠١، ووفر التعليم لما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن على نطاق البلد عن مخاطر الذخائر غير المنفجرة.

وما زال الصندوق الاستئماني الخاص ببرنامج لاو الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، القناة الرئيسية للتبرعات لأعمال برنامج لاو الوطني في إزالة الذخائر غير المنفجرة. وقد توفر التمويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الأوروبي وحكومات استراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، وهولندا، واليابان. ويدعم البرنامج كذلك بعض الشركاء الدوليين في التنفيذ، مثل المنظمة الدولية للمعوقين، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، ومنظمة العون الشعبي النرويجية، وهلم جرا. وفي ذلك الصدد، تود حكومة لاو أن تعرب عن امتنانها الصادق لكل المانحين على مساعدتهم السخية ودعمهم القيم، اللذين مكنا الصندوق الاستئماني الخاص ببرنامج لاو الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة من تنفيذ أنشطته. ويحدونا أمل وطيد في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه ومساعدته لجهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف المبينة في ذلك البرنامج.

ومما يبعث على الأسى أن نلاحظ أن الألغام الأرضية والأجهزة غير المفجرة لا تزال تهدد حياة الشعوب في مناطق كثيرة من العالم. وبالنسبة لبلدان عديدة، خصوصا من

دواعي سرورنا أن استراليا شاركت مع كندا واليابان في رعاية ذلك المؤتمر. وقد أتاح ذلك الاجتماع فرصة قيّمة بشكل خاص لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء والأفكار حول أفضل السبل التي تكفل معالجة مشكلة الألغام الأرضية في منطقة جنوب شرق آسيا. كما أتاح المؤتمر فرصة لأن نفهم بشكل أفضل الحواجز التي تحول دون الانضمام إلى الاتفاقية أو التصديق عليها، وساعد في إبراز الصعوبات التي تعترض إحراز التقدم، الذي يكون تدريجيا في أحسن الأحوال. وترحب استراليا ترحيبا حارا بعرض تايلند استضافة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. ومن شأن عقد هذا الاجتماع في منطقة جنوب شرق آسيا أن يولّد الزخم الذي تشتد الحاجة إليه لدفع الجهود الرامية إلى بناء دعم للاتفاقية في تلك المنطقة الأكثر تضررا من الألغام.

وتواصل الحكومة الاسترالية التزامها الثابت بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وقد خصصت ما يزيد على ١٢ مليون دولار استرالي خلال الـ ١٢ شهرا الماضية للإنفاق على مجموعة من البرامج الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. إن الحكومة الاسترالية، بإنفاقها ٧٣ مليون دولار استرالي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فإنها تكون قد قطعت مرحلة متقدمة جدا في الوفاء بتعهداتها بتوفير نحو ١٠٠ مليون دولار استرالي للأنشطة الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام للعقد الذي ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومرة أخرى، تشمل البلدان الرئيسية المستفيدة من التمويل الذي تقدمه استراليا للإجراءات المتعلقة بالألغام سري لانكا وكمبوديا ولاوس. وإذ نعزز تركيز اهتمامنا هذا على منطقة جنوب شرق آسيا، فإن من دواعي سرورنا أننا سنبدأ عما قريب في تمويل مشروع لإزالة الألغام على مدى ثلاثة أعوام من خلال علاقة الشراكة مع حكومة فييت نام.

بنفس القدر يجعل اعتماد الاتفاقية عالميا. ونحث أي دولة تواجه صعوبات من ناحية التزامها بالاتفاقية أو وفائها بالالتزامات المترتبة عليها على أن تناقش شواغلها مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحديد الدعم اللازم لهذا الغرض.

وتدعم استراليا الأهداف والغايات الاستراتيجية والمبادئ الأساسية لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وذلك من خلال تقديم الأموال اللازمة إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لدورها التنسيقي في الأنشطة المتصلة بتلك الإجراءات، وتمويل التدخلات في الإجراءات التي تساعد في بناء القدرات الوطنية والمحلية على التخطيط وتنسيق وتنفيذ البرامج المتصلة بتلك الإجراءات، وتشجيع استخدام وتطوير المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتوفير موارد كبيرة لتنفيذ تلك الإجراءات على الصعيد العالمي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة جاريوسينوفا (كازاخستان).

ومن الشواغل الأساسية بالنسبة لاستراليا قضايا التنمية والاستقرار في منطقتنا الإقليمية. ويساهم برنامج استراليا للإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال دعم البلدان الآسيوية الأكثر تضررا من الألغام، في الترويج لبناء مستقبل مزدهر ومستقر. ولا تزال جهودنا تتركز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتحديد على جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ. وخلال الاثني عشر شهرا الماضية عملنا عن كثب مع حكومات كندا وتايلند واليابان ونيوزيلندا من أجل بناء الدعم اللازم للاتفاقية المتعلقة بمنطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ.

وأود أن أشير بشكل خاص إلى مبادرة تايلند في استضافة مؤتمر إقليمي للألغام البرية لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عقد في شهر أيار/مايو من هذا العام. ومن

الصراع الدائر في جورجيا - أبخازيا، بنزع الألغام في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتهم. ومع ذلك، قتل أكثر من عشرة جنود أو جرحوا نتيجة لانفجار الألغام في تلك المنطقة.

ويورد تقرير الأمين العام تفاصيل عن الخطوات التي يجري اتخاذها تحت إشراف الأمم المتحدة في عمليات إزالة الألغام في أجزاء متنوعة من العالم. وتساند روسيا تضمين أحكام داعمة لإزالة الألغام في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما اقتضت الضرورة ذلك. ونحن بدورنا على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لمساندة هذه الأنشطة.

وأود إبلاغكم بأن روسيا شاركت في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ في عدد من مشروعات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وفي إطار عقد مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كوسوفو، جرت إزالة الألغام من منطقة مساحتها حوالي ٢٤٠.٠٠٠ متر. وخلال إعادة بناء نفق سالانغ في أفغانستان أبطل مفعول أكثر من ٤٠٠٠ غم ومتفجرات. وبالتعاون مع زملائنا الأسيان، يجري العمل في مشروع لتدريب المهندسين الميدانيين الأفغان، وتم بالفعل تدريب ٧٥ شخصا. والعمل جار الآن في وضع مشروع آخر لإزالة الألغام من جزء من الحدود السورية - التركية. ونحن على استعداد للاضطلاع بدور عملي في عمليات إزالة الألغام في إطار خطة العمل من أجل أفريقيا، التي اعتمدت في مؤتمر قمة مجموعة ال ٨ في كاناناسكيس.

ونفذ الأنشطة التي وصفناها، ضمن أمور أخرى، على أساس مرسوم تبنته الحكومة الروسية يُعنى بالتدابير الرامية إلى ضمان مشاركة الاتحاد الروسي في البرامج والعمليات والمشروعات الدولية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وينظم المسائل المتصلة بتقديم المساعدة للدول الأخرى في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وإدراكا منا لجسامة مشكلة الألغام والأجهزة غير المفجرة التي تواجه أفغانستان، ساهمت استراليا بما مجموعه ٣ ملايين دولار استرالي لأنشطة إزالة الألغام في ذلك البلد. ومما يشجع استراليا في هذا السياق الالتزام الذي تعهدت به مؤخرا حكومة أفغانستان الجديدة بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا. وهذا تحرك هام، نأمل أن يشجع البلدان الأخرى التي لا تزال تصر على ضرورة الإبقاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أن تعيد النظر بشكل جدي في موقفها بالنسبة لاتفاقية أوتاوا.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا وترحيبنا بنفس القدر بإعلاني سري لانكا وأحدث دولة في العالم، وهي تيمور - ليشتي، بأتهما ستتحرران بسرعة صوب الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على مجمل نطاق المشاكل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الذي يبرز معالم أساسية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونساند الجهود المبذولة تحت إشراف الأمم المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي لإزالة النتائج المترتبة على خطر الألغام.

وتعلم روسيا، من التجربة المرة عن المأساة، بالمعاناة التي يسببها الاستخدام غير المنضبط للألغام. ورغم حقيقة أن أكثر من نصف قرن قد مرّ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن وزارة الدفاع ووزارة الحالات الطارئة في روسيا ما زالتا تقومان كل عام بإبطال مفعول عشرات آلاف القطع من هذا العنار. ومن سوء الطالع، نواجه اليوم كذلك تجليات معاصرة أكثر لأخطار الألغام. فالجنود الروس يسقطون ضحايا للألغام التي يزرعها الإرهابيون في أراضي جمهورية الشيشان. كما أن حفظة السلام من جنودنا يقومون في الوقت نفسه، في إطار تنفيذ الوظيفة الحيوية لصون السلام في

للأفراد بصورة درامية. وبغض النظر عن هذه المنجزات الملحوظة، ما زالت الألغام الأرضية، تزرع كل عام، مما يشكل خطرا كبيرا على السكان المحليين. وهذا يضيف إلى العدد الكبير من الألغام والذخيرة غير المنفجرة التي خلفتها الصراعات المسلحة، ومن ثم يؤكد الحاجة الملحة إلى زيادة ملحوظة في جهود إزالة الألغام من قبل المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأخطار الحالية.

وفي هذا الصدد، من الضروري بشكل مطلق إقناع جميع الأطراف بوقف النشر المحدد للألغام المضادة للأفراد حتى تضمن فعالية وكفاءة عمليات إزالة الألغام.

وفي حين أحرز تقدم في عملية المصادقة على اتفاقية أوتاوا، لا يزال إضفاء طابع العالمية عليها يمثل تحديا جادا. وتواجه دول أكثر فأكثر اليوم، بما فيها أوكرانيا، الحاجة إلى تنفيذ التزاماتها ذات الصلة بالكامل. ووفقا لذلك، وبينما تظل الدعوة مستمرة لوصم استخدام الألغام الأرضية بالعار، يجب كذلك تركيز الجهود الآن على مساندة أكبر للدول من أجل تنفيذ التزاماتها المحددة في إطار الاتفاقية.

تعتبر أوكرانيا الإجراءات المتعلقة بالألغام مكونا هاما لأنشطة الأمم المتحدة الإنسانية. فالألغام الأرضية هي أولا وقبل كل شيء شاغل إنساني يجب التصدي له من هذا المنظور. وفي هذا الصدد، يشجعنا العمل الذي أنجزه خلال السنة الماضية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية. ونود أن نؤكد دور دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها النقطة المحورية للإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونحن نعترف بالتقدم المحرز خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة في هذا المجال، خاصة فيما يتصل بالتخطيط الاستراتيجي والمساندة العملية وإدارة المعلومات. فقد أصبح الوعي العام

إننا نؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بصدد الحاجة إلى صياغة استراتيجيات وطنية للتصدي لمشكلة الألغام. وتدلل مشاركة روسيا في أنشطة إزالة الألغام بوضوح على تمسكها بالالتزامات الدولية في مجال التعامل مع الألغام المضادة للأفراد، فضلا عن استعدادنا للمساعدة في التغلب على النتائج السلبية للآزمات الإقليمية.

ويعتقد الاتحاد الروسي أن حظر إنتاج واستخدام وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد يجب أن يكون الهدف النهائي للمجتمع الدولي. وهنا ندعو إلى متابعة هذا الهدف تدريجيا من خلال مشاركة الدول في البروتوكول الثاني المعدل الذي يحظر أو يقيد استخدام الألغام والفتاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وأساس هذه الوثيقة هو توازن مقام بعناية بين مصالح الدول في الأمن والدفاع عن النفس. ونعلّق أهمية كبيرة على عقد اجتماع الدول الأطراف في البروتوكول في جنيف في كانون الأول/ديسمبر هذا العام.

وفي الوقت نفسه نعتقد أن من المهم الاستمرار في العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، كما أننا ندرك أهمية المشروعات المشتركة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية التي توفر فرصا طيبة لذلك.

وفي الختام أود أن أؤكد استعدادنا لمواصلة تعاوننا مع الأمم المتحدة وهيكلها المتنوعة في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في كل من عمليات حفظ السلام وخلال إعادة تأهيل الدول في مرحلة ما بعد الصراع.

**السيد كليك** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد ظلت قضية الإجراءات المتعلقة بالألغام مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٣. ومنذ أن دخلت اتفاقية أوتاوا حيز التنفيذ في آذار/مارس ١٩٩٩ تقلص استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المعتادة

تقبل بوصفها الصك الرئيسي لإدارة أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونرى أيضا جدوى إجراء استعراض خلال العام القادم لبعض المعايير المعنية التي تعتبر مرهقة أكثر مما ينبغي.

وبينما أحرز تقدم كبير في الإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات الخمس السابقة، إلا أن عدد البلدان والمناطق التي تتطلب وتستلزم المساعدة أخذ في الازدياد أيضا. ولا تزال الحاجة إلى الحصول على موارد كافية تشكل تحديا مستمرا تواجهه الأمم المتحدة. ولهذا، يجب أن يلتزم جميع المشاركين في الجهود الدولية ذات الصلة التزاما مستداما. وتعبئة الموارد من المانحين في الوقت المناسب أمر ضروري لنجاح برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونوّه مع التقدير بأن الموارد التقنية والمادية والمالية التي لزمّت في العام الماضي للوفاء بالتكاليف المتعلقة بأنشطة إزالة الألغام أصبحت متوفرة على نحو أكبر، إلا أن النقص العام في التمويل لا يزال مصدر قلق.

ولما كانت الأغلبية الساحقة للأنشطة الإنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام تمول من الإسهامات الطوعية، فإنه لا تزال هناك أهمية قصوى لوجود استراتيجية للتمويل فعالة ومنسقة تنسيقا جيدا بين الأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

وتقدر أوكرانيا تقديرا عظيما للالتزام والسخاء اللذين أبداهما كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية أوتاوا.

ولأوكرانيا خبرة طويلة بالتكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام، كما أن قاعدتها اللوجستية المتقدمة تسمح بتدريب أخصائيين على درجة رفيعة من المهارة خلال فترة زمنية قصيرة. ومهندسو إزالة الألغام الأوكرانيون يحظون

والسياسي بمشاكل الألغام الأرضية واسع الانتشار. وأدى تطوير معايير وآليات جديدة إلى تعزيز الثقة الدولية في نزاهة وقيمة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المهم أن تبقى التوعية ضد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد هدفا ذا أولوية.

ولقد أحرز تقدم مشجع في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة جميعها تقريبا والمقاصد المتصلة بها الوارد بيانها في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي قدمها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وهي على وجه التحديد في المجالات التالية: بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى البلدان المتضررة من الألغام ونشر المعلومات ذات الصلة بمشاكل الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وضع خطة للاستجابة السريعة لتلبية الاحتياجات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحالات الطارئة والاضطلاع ببرامج للإجراءات المتعلقة بالألغام في العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة؛ مواصلة تطوير وتطبيق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ومواصلة الدعوة دعما لعالمية وتنفيذ الاتفاقيات العالمية الرئيسية بشأن الموضوع.

إن استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام قد أصبحت صكاً مفيداً، وينبغي تعزيزها على نحو أكبر بأن نأخذ في الاعتبار أثر مشكلة الألغام الأرضية على تحقيق التنمية في الدول.

وقد أثبت العام الأول من تنفيذها ضرورة الأخذ بنهج أكثر انتظاماً وتحديد أهداف واضحة في النطاق الكلي لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتطوير المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام خطوة إلى الأمام صوب إزالة الألغام على نحو آمن وفعال. ونرجو أن تعمم هذه المعايير رسمياً على الدول الأعضاء وأن تترجم إلى لغات كثيرة وأن

**السيد موسي (الدانمرك)** (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

أود أن أبدأ بياني بالإشادة بجميع المشاركين في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخيرة غير المنفجرة في جميع أنحاء العالم. وأود أن أُنوه بصفة خاصة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المجتمعات المتضررة نفسها واللجان الدائمة والدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية والمنظمات غير الحكومية العديدة المنتسبة إليها ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وجميع المؤسسات والمنظمات الأخرى المتحدة في قضيتها المشتركة للتخفيف من المعاناة الإنسانية وتعزيز الأمن البشري.

ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخيرة غير المنفجرة تؤدي إلى الموت والإصابات في جميع أنحاء العالم. ويقع ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ إصابة من جراء الألغام كل عام، وكثيرا ما يكون الضحايا من المدنيين الأبرياء. ويجب ألا ننسى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تعني، قبل أي شيء آخر، بإنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة الإنسانية، وينبغي أن تسهم كل خطوة في تحقيق هذا الهدف. ولكن للألغام الأرضية وللذخيرة غير المنفجرة عواقب اجتماعية واقتصادية ثانوية خطيرة أيضا. ويلقى بتر

باعتراف واسع النطاق في مختلف مناطق العالم، بما فيها يوغوسلافيا السابقة وأنغولا وسيراليون ولبنان. وتعمل الوحدات الأوكرانية بمقتضى معايير الأمم المتحدة وإجراءاتها التشغيلية، ونحن على استعداد لتقديم الدعم التقني إلى بعثات الأمم المتحدة في مختلف البلدان ولتشاطر خبرتنا معها.

وفيما يتعلق بقضية إزالة الألغام، تود أوكرانيا أن تسترعي انتباه الجمعية إلى جانب هام آخر للمشكلة، وهو مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة. وأوكرانيا مثلها مثل دول عديدة في المنطقة، تتضرر إلى حد كبير من وجود بقايا غير متفجرة في أرضها من حروب سابقة. ووفقا للإحصائيات، أزال مطهرو الألغام الأوكرانيين أكثر من ٥٠ ٠٠٠ جهاز متفجر في أراضي أوكرانيا في السنوات الخمس الماضية. وقد دعونا أخصائي دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة لإجراء تقييم مستقل لنطاق هذه المشكلة.

وقد بدأنا أيضا العمل التمهيدي الذي يرمي إلى إقامة مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، نطالب باستمرار جهود الأمم المتحدة للتشجيع على إنشاء قدرات للإجراءات المتعلقة بالألغام في البلدان التي لديها ذخيرة غير منفجرة تشكل تهديدا خطيرا لأمان السكان المحليين وصحتهم وحياتهم.

والمشاكل الإنمائية الإنسانية الضخمة الناتجة عن وجود ألغام وذخائر أخرى غير منفجرة لا تزال تشكل عقبة في سبيل تحقيق التنمية في دول كثيرة وتسفر عن عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة وطويلة الأمد، وبخاصة لشعوب البلدان المتضررة من الألغام. ونعتقد أنه ينبغي أن تظل قضية إزالة الألغام تحظى بالأولوية في الحملة العالمية للإجراءات المضادة للألغام.

خطة للرد السريع ووضع خطط وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذ الدراسات الاستقصائية واتخاذ خطوات صوب تحسين التنسيق المؤسسي وإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن المشاريع العامة للمساعدة والتنمية.

وهذه التدابير جميعها مشجعة إلى حد كبير وتدل بوضوح على أن المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام تمضي قدما في الاتجاه الصحيح. ومما يدعو إلى التشجيع بصفة خاصة الخطوات المتخذة نحو المزيد من الملكية الوطنية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام واستدامة تلك البرامج وإدماجها بصورة شاملة في الجهود الأوسع نطاقا وجهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية. ونشجع بكل إخلاص على صياغة استراتيجيات وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وإدماج تلك الصياغات في الخطط الوطنية للإغاثة والتعمير.

غير أنه حسب ما ذكر الأمين العام في استنتاجاته، ما زال يتعين عمل الكثير. ويتطلب تعميم الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام والمساعدات الإنسانية والإنمائية تحقيق المزيد من التكامل على جميع المستويات. وسيشجع الاتحاد الأوروبي، من جانبه، تلك التدابير من خلال دعمه لدراسات الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والدراسات الاستقصائية عن آثار الألغام الأرضية ومن خلال شراكاته مع المجتمعات المحلية المتضررة بالألغام ومع الحكومات والأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي.

وتتسم أهداف التنمية على الأمد الطويل، التي تحددها السلطات الوطنية، والالتزام السياسي الأكيد من تلك السلطات بأهمية حاسمة في نجاح المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وستصل برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في نهاية المطاف إلى مرحلة يتم فيها مواجهة أو احتواء معظم الأخطار الحادة التي تهدد السكان والاقتصادات، سواء من

أعضاء الضحايا عبئا ثقيلا على بلدان تناضل بالفعل لكي لا تتخطى حدود دخولها. وفي مجتمعات ما بعد إنتهاء الصراع، تعرقل الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية عن طريق منع الأفراد من العودة إلى ديارهم والعمل في أراضيهم.

وتقع المسؤولية عن معالجة مشكلة الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة على عاتق سلطات البلدان المتضررة من الألغام. ولكن حيازة الوسائل المؤسسية اللازمة للمعالجة الفعالة للمشكلة تشكل أحيانا تحديات خطيرة. وعندما يكون هناك نقص في الموارد الوطنية فإن المعاناة الناتجة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخيرة غير المنفجرة يجب أن تعالج في إطار إنساني وإنمائي. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في كل من هذين المجالين.

وأود في هذا السياق أن أنوه بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشكل التقرير عنصرا هاما في اتخاذ نهج أكثر تنظيما وتنسيقا إزاء تقديم المساعدة الدولية في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويرحب الاتحاد الأوروبي وشركاؤه بالتقدم المذكور في التقرير ويوافقون على التدابير التي اتخذها الأمين العام لكي يضع استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ في صيغتها المثلى.

ومن الجدير بالثناء بشكل خاص استعداد الأمم المتحدة للتنفيذ الفوري لمقترحات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق والتكامل وتحديد الأولويات ونطاق الإجراءات المتعلقة بالألغام والالتزام السياسي وتشاطر المعلومات.

وقد جرى الإبلاغ عن تقدم كبير فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الستة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويتضمن هذا التقدم تحسينات في إدارة المعلومات واستكمال

ويرى الاتحاد الأوروبي وشركاؤه المنتسبون إليه أنه لا بد من التصدي لمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة على الصعيدين المحلي والعالمي - فعلى الصعيد المحلي ينبغي التصدي لها من خلال جهود المجتمع المحلي والجهود الوطنية وعلى الصعيد العالمي، ينبغي التصدي لها من خلال اتفاقية أوتاوا، ومن خلال منظومة الأمم المتحدة وعن طريق التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي. وسمحوا لي في هذا السياق أن أثنى على رئاسة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام على جهوده في تنسيق دعم المانحين. وسيكرس الاتحاد الأوروبي نفسه لزيادة التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وتكوين شراكات مع جميع المؤسسات والأطراف الفاعلة ذات الصلة، وليس أقلها المؤسسات والأطراف الفاعلة ذات الصلة في البلدان المتضررة بالألغام.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الثابت لتنفيذ اتفاقية أوتاوا في شتى أنحاء العالم وعلى جناح السرعة وللعمل ذي الصلة بالبروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة التقليدية المعينة. وثمة دليل على نجاح وزخم اتفاقية أوتاوا يتمثل في انضمام ١٣٠ دولة إلى المعاهدة. وينبغي أن تسفر استراتيجية الدعوة العامة المتوخاة في تقرير الأمين العام عن دعم هذه العملية والاستعانة بالشبكات القائمة حالياً، بهدف تعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة المشاركة بالفعل في الدعوة والتنفيذ العالمي للاتفاقية.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي على إقامة المزيد من التعاون وتحقيق المزيد من الاتساق في مجال المساعدة الدولية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وأصبح الاتحاد الأوروبي، بفضل تعهده بما مجموعه ٢٤٠ مليون يورو لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩، واحداً من المانحين الرئيسيين في العالم لهذا القطاع. كما أن المساعدات الثنائية التي تقدمها فرادى الدول الأعضاء في

خلال التوعية بالمخاطر، أو إزالة الألغام أو وضع علامات لتحديد مواقعها. وفي تلك المرحلة، سيتم تطوير الإجراءات المتعلقة بالألغام بصورة تدريجية لتصبح نشاطاً أكثر توجهاً نحو إعادة التأهيل والتنمية. وهذا تترتب عليه آثار هامة فيما يتصل بقضايا تحديد الأولويات والشراكة الوطنية والتمويل. ومن الأهمية بمكان أن تصاغ الاستراتيجيات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف ضمان اتخاذ قرارات فعالة بشأن الأولويات على المدى القصير والمتوسط والطويل. ولا بد من استدامة الدعم المقدم على الصعيد الوطني والدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام ويتعين تشجيع ودعم المبادرات والمؤسسات الوطنية. وثمة صلة وثيقة بالحاجة إلى تكريس المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات الانتقالية، حسبما أوصى الأمين العام، إذا أريد تعزيز الآثار الدائمة البناءة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن احتياجات المجتمعات المتضررة بالألغام يجب أن تحدد البارامترات الأساسية للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولا يجوز للإغراء المتمثل في إزالة الألغام الميدانية أن يتسبب في صرف الانتباه عن جوانب أخرى من الإجراءات المتعلقة بالألغام تتسم بقدر متساو من وثاقة الصلة وهي: الدعوة؛ التثقيف بأخطار الألغام؛ مساعدة الضحايا؛ رسم الخرائط وإجراء المسوحات ووضع العلامات لتحديد مواقع الألغام؛ تدمير المخزونات من الألغام. ومن المستصوب إلى حد كبير تحويل التركيز في منهجية المسوحات عن آثار الألغام الأرضية، التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام، من الأمتار المربعة والإحصاءات والتركيز على الآثار الاجتماعية - الاقتصادية في واقع الحياة. ومن شأن وضع الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في سياقها الاجتماعي الصحيح أن يؤدي إلى جعل المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر حساسية تجاه متطلبات المجتمعات المتضررة.

باتخاذها خطوة تلو الأخرى وإزالتها لغما تلو الآخر - على أساس الشراكة والحوار - ستقربنا كثيرا من ذلك الهدف.

**السيد ريفاس (كولومبيا)** (تكلم بالاسبانية): أود

أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره (A/57/430) بشأن هذا البند، الذي يصف فيه التقدم المحرز بصدد توطيد الأهداف الاستراتيجية والأهداف ذات الصلة الواردة بإيجاز في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

”في غضون جلسة اليوم، سيقع كولومبيان على الأقل ضحيتين للألغام الأرضية المضادة للأفراد في أراضينا“. هذه العبارة التي تمزق القلوب وردت في البيان الذي أدلى به مؤخرًا السيد فرانسيسكو سانتوس، نائب رئيس جمهورية كولومبيا، في منتدى دولي في بوغوتا بشأن التحديات التي تمثلها الألغام الأرضية المضادة للأفراد في بلدي. وهذه هي العبارة التي أود أن أشير إليها في بياني أمام الجمعية العامة هذا الصباح ونحن بصدد إجراء تقييم شامل للأخطار الحالية التي تمثلها الألغام الأرضية المضادة للأفراد في كولومبيا، فضلا عن استعراض الإجراءات التي اتخذتها حكومتني في سياق مكافحتها لهذه المشكلة الخطيرة.

من المحال التوصل إلى رقم محدد لعدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الأراضي الكولومبية حاليا. بيد أن الأرقام التقريبية المستمدة من الدراسات التي أعدت في السنوات الأخيرة، تفيد بوجود زهاء ١٠٠ ٠٠٠ لغم، يتركز معظمها في أربع محافظات من بلدنا - مناطق بذلت فيها الحكومة الكولومبية جهودا كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية في مسعى للقضاء بصورة دائمة وأكيدة على تلك المنتجات الوحشية، التي تسمى، مع الأسف، ”حراسا محتبئين وأعداء لا ينامون“. وهدفها هو أيضا إيجاد ثقافة وقاية، بطريقة متوازنة، فيما يتعلق بحوادث الألغام المضادة للأفراد في

الاتحاد الأوروبي تؤكد كذلك الدور البارز الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في المساعدة الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولقد تأكد هذا الالتزام باعتماد الجماعة الأوروبية في تموز/يوليه ٢٠٠١ لقواعد بشأن إجراءات مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتنص الإجراءات على وضع استراتيجية متكاملة ومركزة للجماعة الأوروبية للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، إضافة إلى الخطة البرنامجية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، التي توضع للمسات الأخيرة عليها حاليا. إن استراتيجية الجماعة الأوروبية وضعت استجابة لاتفاقية أوتاوا وهي ذات صلة وثيقة باستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وتنص استراتيجية الجماعة الأوروبية كمبدأ من مبادئها الرئيسية على حتمية أن يسفر دعم الجماعة الأوروبية للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام عن تعزيز أهداف المجتمع الدولي وتعزيز فعالية وكفاءة المساعدة الدولية في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولذلك، ستتشدد المساعدة المقدمة من الميزانية المشتركة للجماعة الأوروبية لتكميل وتعزيز الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بالفعل - بدعم الأنشطة التي تعزز التنسيق والإدارة والكفاءة والفعالية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي وشركاؤه اعتقادا راسخا بأن القانون الدولي والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام سيساعدان في تخفيف حدة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الكارثية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة في أرجاء العالم. ولذلك يحث الاتحاد الأوروبي وشركاؤه جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجماعة الدولية المعنية بإجراءات تتعلق بالألغام في جهد دائم شامل لكبح العذاب الذي تسببه هذه الأسلحة العشوائية. إن برامج المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام،

وما كان أي من هذه الإنجازات يتحقق بدون الدعم والتعاون النافع من المجتمع الدولي طوال هذه العملية. وهناك بلدان - سويسرا وكندا - يتميزان بشكل خاص من بين الدول التي عملت بإخلاص في شراكة مع حكومة كولومبيا أثناء تنفيذ اتفاقية أوتوا، من خلال مساعدتهما المستمرة والملتزمة، ومن خلال تشاطرها الخبرة فيما يتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية، ومن خلال التعاون الفني لخبراء الإجراءات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. كما تجدر الإشارة إلى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، الذي يعتمد في عمله على إسهامات مختلف البلدان الصناعية والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وهو حاليا مرجع رئيسي وبؤرة لكل مبادرة عالمية حول هذا الموضوع. وعرضت الأمم المتحدة بسخاء مساعدتها لإيجاد حل لهذه المشكلة من خلال زيارات محتملة في المستقبل تقوم بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة. ويرحب بلدي باستعداد المنظمة في هذا السياق، وسيقدر سكان المناطق المتضررة بصفة خاصة أية مساعدة يمكن أن نحصل عليها.

ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. فما زالت الجماعات الخارجة على القانون المسلحة تزرع الألغام المضادة للأفراد بشكل عشوائي في الأراضي الكولومبية. والآثار المؤلمة الطويلة الأمد لواحدة فقط من تلك الحوادث، أو مجرد الشك في وقوعها، معروفة تماما لدى السكان بأسرهم. فالألغام المضادة للأفراد لا تؤثر بشدة على السلامة المادية والنفسية لمجموعات سكانية كاملة فحسب بل يقترن تأثيرها السلبي أيضا بأسوأ النتائج، مثل جعل الأرض الزراعية غير قابلة للاستخدام وتدمير الموارد الطبيعية والسلع والخدمات، من بين أمور كثيرة أخرى. علاوة على ذلك، تقتضي إعادة تأهيل الضحايا تكاليف مرتفعة من الدولة وتعكر صفو علاقات الضحايا بأسرهم وبالمجتمع بشكل

المستقبل، وكذلك إيجاد استراتيجية شاملة لتأهيل ضحايا الألغام بالنسبة لدورهم في المجتمع.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في إطار قمة الألفية، أظهرت كولومبيا التزامها الثابت بإزالة الألغام المضادة للأفراد بإيداع صكوك تصديقها على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - المعروفة عموما باسم اتفاقيا أوتوا - فأصبحت بذلك الدولة الـ ١٠٣ الطرف في ذلك الصك. ولكن يرجع تاريخ المبادرات التي تم القيام بها لمنع استخدام الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها في كولومبيا إلى سنوات عدة. ففي عام ١٩٩٦، علقت الصناعة العسكرية الكولومبية بشكل نهائي صناعة الألغام المضادة للأفراد وشرعت في تفكيك وتدمير منشآت إنتاجها.

ومنذ أن أصبحنا دولة طرفا في اتفاقية أوتوا، برهنا على التزامنا بها من خلال نتائج ملموسة بشكل مماثل. فبموجب تلك الاتفاقية، أنشأنا في كانون الثاني/يناير هذا العام الهيئة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، وهي لجنة مشتركة بين المؤسسات على أرفع مستوى، ويترأسها نائب رئيس الجمهورية وتتألف من مختلف كيانات الدولة وغير الدولة التي أثرت بآرائها وتجاربها عملية التخطيط لاستراتيجيات القضاء التام على الألغام في كولومبيا. وبالمثل، شاركت كولومبيا بنشاط وباستمرار في الاجتماعات الأربعة للدول الأطراف المنعقدة منذ عام ١٩٩٩ في مابوتو بموزامبيق؛ وفي ماناغوا بنيكاراغوا؛ وفي جنيف بسويسرا. وينبغي أن أضيف بأنه منذ العام الماضي ما فتئ بلدي يقدم التقرير السنوي المطلوب بموجب المادة ٧ من اتفاقية أوتوا، والذي يوجز الأعمال التي يتم القيام بها في إطار ذلك الصك الدولي.

صبور، ينتظر ضحاياه مئات السنين، حتى بعد انتهاء الحروب وزوال الصراعات، مهددا حياة السكان ومعيقا سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبين البعد العالمي لآفة الألغام من خلال إحصاء بسيط. فأعداد الألغام الأرضية تقدر بمئات الملايين، وهي تنتشر في ٩٠ دولة، أي نصف العالم تقريبا، وتحصّد كل سنة حوالي ١٥ ٠٠٠ ضحية، غالبيتهم العظمى من المدنيين.

إزاء هذا التحدي تحركت الأمم المتحدة واتخذت مجموعة من التدابير للقضاء على آفة الألغام. فقدمت المساعدات العينية والنقدية، وأنشأت دائرة تسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأوجدت موقعا متخصصا على شبكة الإنترنت، واعتمدت استراتيجية من ستة أهداف لتحقيق إزالة الألغام.

وفي هذا الإطار، تم إدراج "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" في جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين سنة ١٩٩٣. ومنذ تلك الفترة واطبت الجمعية العامة على اعتماد قراراتها تحت هذا البند بتوافق الآراء. وهكذا يمكن القول إن العد العكسي لإزالة الألغام قد بدأ فعلا، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المتبقية.

إن لبنان إحدى الدول التسعين الواقعة ضحية الألغام الأرضية. فقد خلف الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان عددا كبيرا من الألغام، قدرته الأمم المتحدة بحوالي ٤٥٠ ٠٠٠ لغم، تنتشر على مساحة ٤٧٢ كيلومتر مربع، أي حوالي ٥ في المائة من مساحة البلاد. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٠ وحتى النصف الأول من العام الجاري، أدت هذه الألغام إلى مقتل ٣٥ مواطنا وجرح ١٩٢ آخرين غالبيتهم من المدنيين وبينهم عدد كبير من الأطفال.

وعدا الخسائر البشرية، فإن هذه الألغام تحرم قسما من السكان المحليين من العودة إلى أراضيهم، وتعيق عمل قوة

يتعذر إصلاحه. وتنتج عن ذلك نتائج شديدة لدرجة أنها تؤثر على مجموعات أخرى من السكان غير الذين يتحملون عواقب الحادث مباشرة.

في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام وقع ٤٥٩ شخصا ضحية للألغام المضادة للأفراد في كولومبيا - أي بمعدل ضحيتين كل يوم، كما أشرت في بداية بياني، عندما رددت عبارات نائب رئيس الجمهورية. ومن المؤسف أن ٥٠ في المائة من الضحايا المدنيين هم غالبا من الأطفال، ويتعرض بعضهم إلى بتر أطرافهم، إلا أن الكثيرين منهم يلقون حتفهم على الفور أو بعد معاناة أليمة.

ويوفر تناول هذا البند من جدول الأعمال فرصة للتأمل ومنصة لإيجاد حلول مشتركة لمشكلة تمثل هذا الحجم. والجهد المبذول للقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد قد يسرّ حدوث انفراج هام بين مختلف قطاعات الدولة والمجتمع المدني. ولكن مثل هذه الجهود تتطلب دعما إضافيا باستطاعة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أن تقدمه. وستقدر كولومبيا عاليا أية مبادرة تقوم بها المنظمة في هذا السياق. وبهذا الشكل فقط ستمكن من التطلع إلى المستقبل على أساس نفس الهدف الذي هو قاسمنا المشترك: عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

**السيد عساف (لبنان):** يسعدني بداية أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام على التقرير الذي وضعه في إطار هذا البند المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام". وقد جاء هذا التقرير ليؤكد على استمرار الالتزام الأممي بتحقيق التقدم في مكافحة الألغام، وليسلط الضوء على الخطط المرسومة والإنجازات المحققة والتحديات الماثلة.

تشكل الألغام الأرضية مشكلة إنسانية عالمية يقتضي حلها تضافر إرادة المجتمعين الدولي والمدني. فاللغم قاتل متخف، تأتي الضحية إليه ولا يذهب إليها، وهو قاتل

الدولية (BACTEC) ومينتيك الدولية (MINETECH) اللتان توظفان حالياً في جنوب لبنان حوالي ٤٠٠ شخص متخصص في إزالة الألغام. وحتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي تمت إزالة حوالي ١٧ ٧٩٣ ٠٠٠ لغماً مضاداً للأفراد. بيد أنه من غير المتوقع أن تنهي هاتان الشركتان أعمال إزالة الألغام في الجنوب إلا بعد عدة سنوات، خصوصاً مع استمرار اكتشاف المزيد من الحقول الموبوءة. ونحن في هذا المجال، نحدد مطالبتنا إسرائيل بتسليم كل الخرائط والوثائق المتعلقة بحقول الألغام، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومنها القرار الأخير ١٤٢٨ (٢٠٠٢).

ثالثاً، تماشياً مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في إتاحة المعلومات المتعلقة بالألغام للجميع، فإن المكتب الوطني لمكافحة الألغام، بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية في لبنان، يقوم بعمليات التوجيه والإرشاد والتوعية بكيفية معالجة مشاكل إجراءات الألغام وذلك في ١٥٠ مدرسة في جنوب لبنان تضم حوالي ٥٠ ألف تلميذ.

أخيراً، فإن لبنان الذي يقدر تضامن المجتمع الدولي مع محنته المتعلقة بموضوع الألغام، يؤكد، بدوره، على تعاونه مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على هذه الآفة. وهو يعبر عن شكره لجميع الأطراف الفاعلة في مجال مكافحة الألغام، كالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة والدول والمنظمات غير الحكومية، التي تسعى جاهدة من أجل تهيئة بيئة نظيفة وعالم خال من الألغام.

**السيد كاسيمسارن (تاييلند) (تكلم بالانكليزية):**

ترحب تاييلند باكتشاف تقرير رصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٠٢ أن عدد الإصابات الناتجة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد يواصل الانخفاض كل سنة. ومع ذلك، نشعر بقلق من أن عدد ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد ما زال

الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان، وتؤخر جهود التنمية التي تقوم بها الحكومة، وتضع مساحة كبيرة من الأراضي خارج إمكانية الاستغلال الزراعي أو الصناعي. وقد تحدث الأمين العام عن هذه القضية في آخر تقرير له عن قوة الأمم المتحدة قدمه إلى مجلس الأمن فوصفها بأنها "مسألة تبعث على شديد القلق" (S/2002/746، الفقرة ١٦).

إزاء هذه المشكلة الحقيقية، تحركت الحكومة اللبنانية بغية إيجاد الحلول المناسبة لها. فالتحذت العديد من الإجراءات التي جاءت بمجملها منسجمة مع الأهداف الاستراتيجية الستة التي وضعها الأمين العام في تقريره العام الماضي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، نوجز أهمها على النحو التالي: أولاً، انسجاماً مع الهدف الاستراتيجي المتعلق بتوفير القدرات الوطنية والمحلية لتخطيط وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، عمل لبنان على تشكيل المكتب الوطني لمكافحة الألغام، الذي يتألف من عدد من ضباط الجيش اللبناني المتخصصين. ويلعب هذا المكتب اليوم دوراً ريادياً في تنسيق جهود مكافحة الألغام التي تقوم بها الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً، تطبيقاً للهدف الاستراتيجي المتمثل في الاستجابة السريعة لتلبية احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام، فقد استجابت الأمم المتحدة وبعض الدول لطلب لبنان المساعدة على إزالة الألغام، وقدمت مساعدات عينية ونقدية وفنية، منها على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا وبريطانيا والسعودية وأوكرانيا، ونخص في هذا المجال دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبرعت بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وفي بداية العام الجاري، تم إنشاء مركز تنسيق إجراءات الألغام لجنوب لبنان، وهو يضم كلا من لبنان والأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة، ويتولى إدارة وتنسيق مختلف إجراءات إزالة الألغام. وقد تم التعاقد مع شركتين خاصتين هما باكتيك

الانتقال المزمع بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى المسؤولية الوطنية قد أعيق في بعض الحالات بعدم قدرة المانحين على مواصلة برامج التمويل بعد ذلك الانتقال. وما كان ينبغي أن يتوقف ذلك التمويل.

والتحدي الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد للبشرية يتجاوز كثيرا قدرة أي بلد على مواجهته منفردا. فبالنسبة للبلدان النامية المتضررة، بوجه خاص تظل المساعدة والتعاون الدوليين عنصرا حيويا في استراتيجياتها الوطنية لمعالجة قضية الألغام بكل جوانبها. وقد أعيد التأكيد على هذا المستوى الرفيع من الالتزام السياسي بتقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية المتضررة، في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ورغم محدودية الموارد تصدرت تايلند الجهود المبذولة لمعالجة قضية الألغام الأرضية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولكننا نعترف بأننا لم نكن لنبلغ الكثير من أهدافنا لولا المساعدة والتعاون من مختلف الشركاء. بمن فيهم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

فعلى الصعيد الوطني، دمرت تايلند ١٢٠.٠٠٠ لغم أخرى من مخزونها، ويسير العمل باطراد في إزالة الألغام ميدانيا. وقد أنشئت وحدة ثالثة لإجراءات الألغام للأغراض الإنسانية سيكون مقرها في مقاطعة صوريين في القسم الشمالي الشرقي من تايلند، بمساعدة من الولايات المتحدة، كي تتولى تقديم المساعدة لضحايا الألغام والتثقيف بشأن مخاطر الألغام. ونحن الآن في مرحلة نقل بعض الخبرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام من القطاع العسكري إلى القطاع المدني. ولتعزيز التنسيق بين أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد الوطني أعيد إنشاء اللجنة الوطنية لإجراءات المتعلقة بالألغام. وتساعد دائرة الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام في زيادة إذكاء الوعي بالمعايير الدولية لإجراءات المتعلقة بالألغام في تايلند، ونحن الآن في

عاليا. ولا تزال الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكل تهديدا كبيرا للأمن الإنساني. وهي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين، وتشوه أو تقتل على نحو عشوائي المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال.

ولكن الخسائر البشرية لا تمثل الصورة الكاملة لمشكلة الألغام الأرضية. فالألغام ألحقت خسائر كبيرة بالأحياء البرية والأنواع المهددة بالانقراض. ووجود الألغام يثني السياح ويمنع توثيق الاتصالات بين الشعوب في بعض المناطق. ويشكل عقبة أمام تنمية الهياكل الأساسية، مثل تشييد الطرق والسكك الحديدية. وباختصار، إن الألغام الأرضية تعوق قدرة البلد على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. والموارد الشحيحة التي يمكن أن تستخدم لزيادة تعزيز التنمية الاقتصادية، يتعين توجيهها إلى دعم الأنشطة المتعلقة بالألغام التي تتسم بالأهمية، مثل إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا. وإيجاد عالم خال من الألغام الأرضية وإضفاء الطابع العالمي على عملية أوتاوا بوصفها إحدى الوسائل الأساسية للقضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد أمور تمثل، بالتالي، عملا هاما وقيما للمجتمع الدولي.

وهذا هو سبب ترحيب تايلند باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، في العام الماضي. ونحن في هذا الصدد نقدر تقرير الأمين العام (A/54/430) بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام حيث يستعرض العام الأول من تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة والمقاصد المتصلة بها الوارد بيانها في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. ونظرا للعدد الكبير من المنظمات والوكالات التي تعالج شتى جوانب مشكلة الألغام الأرضية، فإن تايلند تؤيد التشديد على الدور التنسيقي للأمم المتحدة في مكافحة الألغام الأرضية والمطالبة بشراكات فعالة. ونلاحظ مع القلق ما خلص إليه تقرير الأمين العام من أن

الدول الأطراف وغيرها إلى الانضمام إلينا في بانكوك من أجل ذلك الاجتماع، الذي هو أول اجتماع على الإطلاق يعقد في آسيا. كما أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأورابل بروس سكوت ممثل استراليا على كلماته الرقيقة عن مبادرة تايلند بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

لقد أثبتت خبرتنا الوطنية أن الشراكات العالمية التي تضم الدول المانحة والدول النامية المتضررة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ضرورية لأن تكون للدول النامية المتضررة فرصة مكافحة لمعالجة المشكلة المتعددة الأوجه التي تثيرها الألغام المضادة للأفراد، ولذا ينبغي أن يُصاحب المطالبة بأن تتحمل البلدان النامية المتضررة قدرا أكبر من المسؤولية الوطنية عن حل مشكلة الألغام الأرضية، التزام بتقديم مساعدة دولية أكبر لها وبمزيد من التعاون معها. بل إن الحاجة إلى تلك المساعدة تزداد بالنسبة للبلدان النامية المتضررة التي تشهد الآن الفقر المدقع والضوائق الاقتصادية.

ولا بد من إقامة شراكات مماثلة على الصعيد الوطني كي تصبح الإجراءات المتعلقة بالألغام مسعى وطنيا حقيقيا. فالتعاون الوثيق بين الوحدات العسكرية، التي لديها في معظم البلدان أكثر الخبرات بإزالة الألغام والأنشطة الأخرى، والفئات المدنية والمنظمات المحلية غير الحكومية، إنما هو جزء حيوي من نجاح أي جهد وطني وينبغي أن تراعى في الدعم الدولي والمساعدة الدولية النهج الوطنية المختلفة لمعالجة مسألة الألغام الأرضية، وأن تكون ملائمة للأوضاع المحلية حسب الاقتضاء.

ومن ثم تزمع تايلند مواصلة صياغة تلك الشراكات الحيوية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لإخلاء العالم من الألغام ولتوليد التعاون الدولي الكافي والمساعدة الدولية الكافية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف المشترك للإنسانية.

مرحلة دراسة هذه المعايير بكل دقة. وتعرب تايلند عن امتنانها لكندا بوجه خاص لتقديمها المساعدة على هيئة كاشفات ألغام، وليابان لتقديمها الأموال عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشروع تيسير البرنامج الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في تايلند.

وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت تايلند، بمساعدة الولايات المتحدة، حلقة عمل إقليمية بشأن تكنولوجيايات الإجراءات المتعلقة بالألغام لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في آذار/مارس، بغية تبادل الخبرات عن أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونظمت تايلند في أيار/مايو من هذا العام، متعاونة مع كندا وأستراليا واليابان، حلقة دراسية إقليمية عن الألغام الأرضية حضرها بلدان جنوب شرق آسيا، لإذكاء المزيد من الوعي في المنطقة ولاستكشاف أنشطة أخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام في المستقبل. ولا بد أن تساعد هذه الأنشطة في التشجيع على مشاركة بلدان أخرى في عملية أوتوا.

وعلى الصعيد العالمي ستستضيف تايلند الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر من العام المقبل. وفي ذلك السياق سيحضر إلى تايلند في وقت لاحق من هذا الشهر فريق تمهيدي يقوده السفير جان لينت ممثل بلجيكا وهو رئيس الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا، للتحضير بالتنسيق مع الجانب التايلندي لكفالة إنجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف. وسيتيح الاجتماع فرصة أمام الدول الأطراف لمناقشة عدة مسائل من بينها استعراض التقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتبادل الخبرات في مجال نهج التعامل مع مشكلة الألغام الأرضية، ودراسة التحديات العملية التي تواجهها البلدان النامية المتضررة، في تعاملها مع مشكلة الألغام الأرضية، واستكشاف سبل جديدة للتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وأعتنم هذه الفرصة لدعوة

وأود أن أعلّق لفترة وجيزة على آخر التطورات التي جرت في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتي يعلّق عليها وفدي، في جملة أمور أخرى، أهمية خاصة.

أولاً، من الضروري التسليم بأن جمع وإدارة المعلومات على نحو شامل مسألة تتسم بالأهمية من أجل القيام على نحو فعال بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ويرحب وفدي بالبعثات الجديدة والمتكررة التي قامت بها دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات أخرى لتقييم احتياجات البلدان المتضررة بالألغام. وثني كذلك على استمرار تطوير وصيانة الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام، ويجدوننا الأمل في أن يتم إدماج موارد إضافية مماثلة لمورد تدمير المخزونات في الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام حينما تصبح مركزاً للمعلومات المتصلة بالألغام على شبكة الإنترنت.

وثانياً، فيما يتعلق بالاستجابة السريعة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في حالات الطوارئ، لاحظ وفدي مع الارتياح استحداث خطة للاستجابة السريعة وزيادة إدماج القدرات المتوفرة في حالات الطوارئ في الآليات القائمة حالياً. وفضلاً عن ذلك، نحن على ثقة أن من شأن الخطة التي ستلي احتياجات رصد الأخطار والتخطيط لحالات الطوارئ، والتي يجري تطويرها في الوقت الراهن بغية إدماجها في نهاية الأمر في خطة الاستجابة السريعة، أن تعزز القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

ثالثاً، وحسبما أكدت الاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام، تتسم الجهود الرامية إلى بناء شراكات فعالة مع منظمات دولية، بهدف اتساق أنشطتها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام مع الجهود الإنسانية والإنمائية، بأهمية حاسمة لنجاح مكافحة الألغام الأرضية. ولا يزال التعاون بين جميع

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام لتقريره الشامل (A/57/430) عن التقدم المحرز في السنة الأولى من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن مجموعة الأهداف المحددة المبينة في استراتيجية السنوات الخمس توفر إطاراً فعالاً للسير باطراد في سبيل تحقيق ورصد التقدم في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولما كانت قضية الإجراءات المتعلقة بالألغام قد اعتمدت بنداً في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ فقد أسفرت جهود المجتمع الدولي لحل المشكلة عن زيادة الوعي العام والسياسي بالقضايا المحيطة بالألغام الأرضية. والنتيجة أننا شاهدنا تقلصاً في إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحظراً واقعياً على نقل تلك الأسلحة، وإزالة للألغام من مناطق كثيرة، وتدميراً لملايين الألغام الأرضية المخزونة. والأهم من ذلك حدوث انخفاض كبير في السنوات الأخيرة في أعداد الإصابات المتصلة بالألغام.

وإذا كان هذا التقدم يستحق الثناء فالواجب ألا نغض الطرف عن كل ما لم يتحقق لآن. فالألغام الأرضية تظل تهديداً قاتلاً للمدنيين الأبرياء في مناطق الصراعات وما بعد انتهاء الصراعات، لا يُزهق الأرواح فحسب بل ويعوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وجهود التعمير وعمليات المعونة الإنسانية. واستجابة لذلك تتبع استراتيجية السنوات الخمس نهجاً شاملاً في تنسيق التقدم صوب أهداف التوعية بالألغام والمساعدة في حالات الطوارئ وإزالة الألغام وتعبئة الموارد، وكلها أمور ضرورية لمواجهة ذلك التهديد.

شريكا نشطا في فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونوافق على رأي الأمين العام ومفاده أنه ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة تمويلا ملائما لتلبية المتطلبات المتزايدة للبلدان المتضررة بالألغام. ومع إبقاء ذلك في الحسبان، ستواصل الحكومة الكورية تقديم المساهمات من أجل هذا الغرض النبيل.

**السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية):** إن المناقشة التي تجريها الجمعية العامة اليوم تحت بند تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام هي محاولة أخرى للفت انتباه المجتمع الدولي للخطر المتمثل في الألغام الأرضية التي تنتشر في أكثر من ستين دولة في العالم، وتشوه وتتسبب في عجز دائم أو تقتل في كل عام آلاف المدنيين من مواطني هذه الدول من فيهم الأطفال والنساء إضافة إلى ما تلحقه بتلك الدول من خسائر اقتصادية واجتماعية وأضرار بيئية، تجعل من الصعب عليها تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تنمية مستدامة.

لقد أعد الأمين العام تحت هذا البند تقريرا تركز بالدرجة الأولى على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة والمقاصد المتصلة بها الوارد بيانها في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، وكما يشير التقرير فإن التقدم في تنفيذ هذه الأهداف تحقق في مجالات عدة. وبطبيعة الحال فإن وفد بلادي يرحب بذلك، ومما هو جدير بالثناء بوجه خاص الدور المتميز الذي اضطلع به عدد من البرامج والوكالات المتخصصة حيث قدمت المشورة ووفرت المعونة لدول عدة دعما لجهودها الرامية إلى وضع حد للمعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الفئة من الأسلحة. ويجدوننا الأمل في أن تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها بهذا الدور في الدول الأخرى وتدعم جهودها الوطنية لتنظيف المناطق الموبوءة بهذا السلاح الأعمى الذي يودي بأرواح

الأطراف المؤثرة أمرا جوهريا لا يمكن الاستغناء عنه، ليس فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة وتبادل أفضل الممارسات فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بجشد الموارد. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي على أهمية دور التنسيق الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في إقامة التعاون بين أطراف فاعلة متفرقة. ونعرب بخاصة عن تأييدنا التام للجهود التي تبذلها دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، والتي تستخدم كجهة اتصال للأنشطة الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاوتغلونودجي (تشاد).

وتلتزم جمهورية كوريا بالجهود العالمية الرامية إلى حماية المدنيين من نكبة الألغام الأرضية. ومنذ عام ١٩٩٧، نفذت الحكومة الكورية بإخلاص قرارها بتمديد الوقف الاختياري المفروض على تصدير الألغام المضادة للأفراد إلى أجل غير مسمى. وفي السنة الماضية، انضمت حكومتي إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني المعدل. وفضلا عن ذلك، وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وبالتعاون مع كوريا الشمالية، قمنا بعمليات لإزالة الألغام في المنطقة المنزوعة السلاح من شبه الجزيرة الكورية بغية إعادة وصل السكك الحديدية والطرق البرية التي كان استخدامها للربط بين الجنوب والشمال قد توقف على مدى العقود الخمسة الماضية.

وفي الختام، تسلّم جمهورية كوريا بأن وجود قاعدة كبيرة للموارد يمثل أحد الشروط الأساسية من أجل اتخاذ إجراءات فعالة، ومن ثم قدمت الدعم لشتى برامج المساعدة المتعلقة بالألغام والتي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقدمت حكومتي مساهمات سنوية لصندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا تزال

العالمية الثانية، لا سيما المتمثلة في الألغام التي سببت أضراراً بشرية ومادية وأعاققت خطط التنمية في بعض البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وطالبوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها بأن تتحمل المسؤولية عن الألغام الأرضية وتتعاون مع البلدان المتضررة وذلك بتقديم المعلومات اللازمة والخرائط الدالة على مواقع هذه الألغام، والمساعدة في الأنشطة التقنية المطلوبة لإزالتها، بالإضافة إلى مساهمتها في تحمل نفقات الإزالة ودفع التعويضات عن أي ضرر ينتج عنها.

إن بلادي ليبيا عانت ولا تزال تعاني من مشكلة الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي زرعت في أراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية. وجاء في تقارير صدرت عن الأمم المتحدة ومنظمات أخرى أن قوات الحلفاء والمحور زرعت الملايين من الألغام والأجهزة المتفجرة في منطقة شمال أفريقيا، وأن ذلك تسبب في فقد الآلاف من الأرواح البريئة وإصابة آلاف آخرين بعاهات مستديمة، بالإضافة إلى عرقلة تنمية المناطق الموبوءة سواء في مجال مكافحة التصحر، أو شق الطرق، أو استغلال الموارد الطبيعية، أو لأغراض الاستصلاح الزراعي.

لقد مضت أكثر من خمسين سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتصر من انتصر وهُزم من هُزم ورحلت القوات المنتصرة والمهزومة من بلادنا. ولكن الألغام التي زرعتها تلك القوات والقنابل والمتفجرات التي خزنتها في أراضينا بقيت في مكائنها مدفونة في الرمال، تتفجر بين الحين والآخر في طفل بريء يلعب، أو امرأة ريفية ترعى غنمها، أو رجل مسن ضل طريقه وهو يعود إلى بيته أو خيمته. فنجد أحدهم فقد حياته أو تلفت عيناه أو قطعت رجله أو يده. وتتكرر هذه المأساة باستمرار لأن القوات المتحاربة آنذاك لم تضع علامات تحدد حقول الألغام. ويزداد عدد هؤلاء الضحايا الأبرياء لأن الدول المعنية لم توفر للسلطات

بريئة ويخلف آثاراً عشوائية ويتسبب بالإضافة إلى ذلك في أضرار بالغة.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره أنه من ضمن أهداف المرحلة المقبلة دعم الجهود الرامية إلى إضفاء الصبغة العالمية على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ووفد بلادي يتفهم هذا التوجه باعتبار أن هذه الاتفاقية تشكل أحد المعالم الرئيسية في الجهود الدولية للقضاء على هذه الآفة المميتة. ورغم ذلك فإنه لا مجال لمقاومة الإحساس بأنه من المشكوك فيه تحقيق هذه الغاية بدون الاستجابة للشواغل التي أعربت عنها العديد من الدول، ومن بينها بلادي، حيث أعلنت جميعها عن تحفظات على هذه الاتفاقية يتصل بعضها بحماية الأمن القومي خاصة في الدول التي لديها مساحات واسعة ولكنها غير قادرة على حمايتها بوسائل أخرى. كما أن الاتفاقية أغفلت شيئاً بالغ الأهمية وهو النص على المسؤولية القانونية للدول الاستعمارية التي زرعت ألغاماً في أراضي دول أخرى، بالرغم من أن ذلك يشكل ركناً أساسياً في العلاقات الدولية.

لقد اعترف بمبدأ المسؤولية هذا عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية، ومنها قمة مجموعة السبعة والسبعين التي انعقدت في هافانا. وأكد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أثناء اجتماعهم في مدينة هراري عام ١٩٩٧ على المسؤولية المعنوية للدول التي تسببت في زرع الألغام خلال الحرب العالمية الثانية وخلال الحروب الاستعمارية. ودعوا الدول إلى تخصيص نسبة معقولة من ميزانيتها العسكرية لإزالة الألغام، وتوفير المعلومات اللازمة عنها، وتوفير المساعدة لضحاياها. وقد جاء في البيان الختامي لقمة دول حركة عدم الانحياز التي انعقدت في مدينة دوربان عام ١٩٩٨ أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء مخلفات الحرب

والمهم هو تجديد الالتزام من جميع الدول ومن منظومة الأمم المتحدة لتنظيف كل المناطق الموبوءة من الألغام وغيرها من مخلفات الحروب لا الحديث منها فقط، وهو ما تتركز عليه الجهود حاليا. بل يجب أن يكون لدى المجتمع الدولي نفس الالتزام للتخلص من الألغام القديمة. وفي هذا السياق يرى وفد بلادي أن من الهام جدا أن يكون ذلك ضمن مستهدفات الفترة المتبقية من الاستراتيجية الخمسية للإجراءات المتعلقة بالألغام وأي استراتيجيات أخرى تضعها الأمم المتحدة لهذا الغرض. ويأتي على نفس القدر من الأهمية معالجة التحفظات التي أبدتها العديد من الدول على أحكام اتفاقية الألغام المضادة للأفراد. ويمكن أن يتم ذلك من خلال بروتوكول يلحق بهذه الاتفاقية يغطي الجوانب الأمنية ويعالج أيضا ما تسببه الألغام القديمة من مشاكل فني، مثلها مثل ما زرع حديثا، تفتك بحياة الأبرياء وتُلحق أضرارا بالغة بالمتلكات.

**السيد فال (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري أن أرى صديقي العزيز مرة أخرى في مقعد الرئاسة في الوقت الذي أدلي فيه بكلمتي. وبالنيابة عن وفد السنغال، أود أن أعرب عن امتناني لكم على مبادرتكم الحكيمة بتركيز مناقشة اليوم على تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي الوقت نفسه، أنقل التهئة إلى الأمين العام على تقريره ذي الصلة الوثيقة والذي يبلغنا فيه بالتقدم الواضح في تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وهذا التقدم واضح في التحسن الهائل في الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام، ووضع خطة استجابة سريعة للتعامل مع حالات الطوارئ والتكليف المتزايد للمعايير الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

إن الخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة الناجمة عن هذه الكارثة تصيبنا بالصددمات وتشكل تحديا مستمرا

الليبية الخرائط الدالة على وجود الألغام والمعلومات الكافية التي تحدد موقعها، مما عرقل ما بذلناه حتى الآن من جهود للتخلص من هذا النوع من السلاح.

عندما كنا نناقش هذا البند في الدورة الماضية لهذه الجمعية أعلن وفد بلادي أن الإعلان التاريخي الذي أبرم بين ليبيا وإيطاليا في منتصف عام ١٩٩٨ نص على اتفاق البلدين للتعاون في مجال إزالة الألغام من الأراضي الليبية وتقديم العلاج والتعويضات للأشخاص المتضررين، وإنشاء صندوق مشترك لتمويل عمليات تعميم المناطق المتضررة ومساعدة المعاقين، وإقامة مركز طبي لعلاج المشوهين من جراء الألغام. إن هذا الإعلان باشر الجانب الإيطالي في تنفيذ بعض بنوده وإننا نتطلع إلى تنفيذ بقية ما يرتبه عليه هذا الإعلان من التزامات. وإن وفد بلادي يود أن يؤكد هنا ومن جديد على أن هذا الاتفاق الهام يعتبر سابقة ممتازة لأنه لى مطلبنا ظل على الدوام في مقدمة أولويات سياستنا الخارجية، كما استجاب للدعوات المتكررة التي تم التعبير عنها على مختلف المستويات. واليوم وأمام هذا المحفل فإننا نكرر القول بأننا في ليبيا ما زال لدينا الأمل في أن الدولتين الأخريين اللتين زرعتا ألغاما بالأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، وهما ألمانيا وبريطانيا، أن تحذو حذو الحكومة الإيطالية فتليبيا المطالب الليبية المشروعة التي لا محيد عنها، حتى توافق هاتان الدولتان على إبرام اتفاقيات مع ليبيا تساعدان بموجبها السلطات الليبية في إنهاء هذه المشكلة برمتها، وتعويض الشعب الليبي عن الأضرار التي لحقت به من جراء الألغام التي زرعتها في أراضيها ومضى عليها ما يزيد على خمسة عقود.

إن الكم الهائل من الألغام القديمة والحديثة ما زال مطمورا في أراضي الكثير من الدول ويذكرنا مرة أخرى بأن المجتمع الدولي ما زال أمامه طريق طويل ينبغي عليه قطعه حتى يتمكن من حماية الأبرياء من هذا السلاح المقيت. والجهود التي بذلت حتى الآن مشجعة في عدد من جوانبها.

تعبئة جميع الموارد وخاصة الموارد البشرية بصورة تامة وفعالة.

ولهذا السبب، تود السنغال بالتوافق مع ما تقوم به الأمم المتحدة، أن تذكر أن كل الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن تكون جزءا من المبادرة الخماسية المعروفة جيدا وهي: مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم، والتوعية بالألغام والتعليم بشأن تقليل المخاطر، وتأمين المناطق المتضررة، وتدمير المخزونات وإضفاء الصبغة العالمية على الحملة من خلال اتفاقية أوتاوا.

إن إحدى أعلى أولويات المجتمع الدولي توفير مساعدة جيدة النوعية من خلال توفير الخدمات الطبية وخدمات تقويم العظام. ولمساعدة المعاقين وأسراهم، يجب أن نضع سياسة إدماج اقتصادي واجتماعي تأخذ بزمام المبادرة لتوفر لهم الدعم المعنوي وتمكنهم من الإفلات من حالة الاعتماد على الغير، ليتمكنوا من أن يصبحوا عناصر فاعلة وديناميكية لتنمية منطقتهم أو بلدهم، أو استئناف هذا الدور.

ثانيا، تظل الثقافة حاسمة - على سبيل المثال، من خلال شن حملات قوية مناهضة للألغام.

وينبغي أن نحث الدول على أن تقي بالتزاماتها الدولية - وهذه نقطة أبرزتها ليبيا في وقت سابق. وينبغي حث الدول على أن تواصل وتضاعف الجهود التي تبذلها لتمويل حملات التوعية، وتدريب مزيلي ألغام محليين، وتشجيع عمليات إزالة الألغام على أيدي مدنيين وما يسمى بإزالة الألغام عن قرب، ليتسنى تنفيذ تطهير المناطق من منظور تعزيز التنمية للمحتاجين.

وينبغي أن توفر للذين يعيشون في مناطق موبوءة بالألغام معلومات شاملة عن الأخطار التي تشكلها الألغام، وبالتالي ينبغي تعديل سلوكهم لمتطلبات منطقتهم الجديدة.

للمجتمع الدولي. وحينما نستعرض الأرقام، وهي رغم كل شيء تعتبر متفائلة، نواجه حقيقة موجعة - هناك ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مليون لغم أرضي مدفون في ما يقرب من ٩٠ بلدا في العالم، تتسبب في إعاقة فرد كل ٢٢ دقيقة، مما يجعل إجمالي عدد المشوهين سنويا من جرائها ٢٦ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى الأضرار الجسمانية والنفسانية الخطيرة التي تتسبب فيها الألغام، تواصل هذه الأدوات قتل مدنيين أبرياء وتدمير اقتصادات العديد من المجتمعات، وتهدد على الأمد البعيد أمن المناطق التي تنتشر فيها. وهذه صورة كئيبة، وأفريقيا بكل أسف هي القارة الأكثر تضررا.

لقد كان السيد كوفي عنان محقا حينما قال في نيسان/أبريل ١٩٩٩:

”في خبرتي في مجال حفظ السلام، رأيت بنفسي آثار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي تصيب بالشلل فعلا الأشخاص والمجتمعات على حد سواء. ولا تمكث هذه الأسلحة المخيفة مدفونة في الأرض في صمت وبالملايين تنتظر أن تقتل أو تشوه النساء والأطفال الأبرياء فحسب، بل إن وجود لغم واحد - أو حتى الخوف من وجوده - يمكن أن يمنع زراعة حقل بأكمله، أو يحرم قرية بأكملها من كسب قوتها، فيضع عائقا آخر على طريق بلد إلى إعادة التعمير والتنمية“.

وحينما اعتمد القادة الأفارقة الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنهم، بالطبع، لم يغفلوا الدور الحيوي لتعزيز السلام والأمن في القارة من خلال تطبيق القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن المؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا ومشاكل الألغام المضادة للأفراد خاصة وأنه في هذه الحملة الجديدة أو الجهاد الجديد من أجل تقدم شعوبنا، يجب

النهائي المحدد بتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي يبدو، لسوء الطالع، أنه من المتعذر تقريبا الوفاء به.

وأخيرا وليس آخرا، الجانب الخامس من العمل المتعلق بالألغام ينطوي على ضرورة التصدي للتحدي الرئيسي المتمثل في جعل الحظر عالميا، من خلال عملية أوتاوا، التي تحدد معيارا دوليا جديدا لاستخدام الألغام. وينبغي أن تعتمد هذه القاعدة القانونية جميع الدول، بما فيها الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

وتلك الاتفاقية، التي وقعت عليها نحو ١٤٤ دولة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في أوتاوا، دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩ عقب مصادقة بوركينيا - فاسو عليها. واليوم، بات عدد الدول المصدقة عليها حوالي ١٣٠ بلدا، وأصبحت مرجعا ينبغي أن تعتمد تدرجيا جميع الدول المصممة على الامتثال لهذا المعيار الدولي الجديد، الذي، وإن لم يكن شاملا، فإنه يقدم مثالا يحتذى به. وهو ليس كافيا، ولكنه مهم لأكثر من سبب.

ونظرا لأن الدول الأطراف ملزمة باعتماد تشريعات وطنية وتقديم تقارير دورية، فإن مصادقة هذا الصك القانوني تتوقف على الإرادة السياسية للدول التي تمثل لتدابير بناء الثقة والشفافية والمراقبة اللازمة، التي ستتطلب زيادة المساعدة الفنية والمالية من جانب المانحين.

ونود أن نشدد هنا على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي نعتقد أنه ينبغي النظر إليها في سياق استراتيجية أوسع لبناء السلام وإعادة إعمار البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة.

وتناشد السنغال رسميا المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة المالية والفنية اللازمة للبلدان المتضررة، لمساعدتها

ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تثقيفية عن تجنب وقوع حوادث تتعلق بالألغام.

ومما يتساوى أهمية الجانب الثالث من الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي تعطى فيه الأولوية لإزالة الألغام وجعل البيئات الموبوءة بالألغام أكثر أمانا في البلدان الخارجة من الصراعات. ويتطلب هذا الأمر المشاركة الكاملة من المانحين والمستفيدين. وسمحوا لي أن أشير إلى سيراليون و غينيا - بيساو وليبريا، في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كأمثلة على الدول التي تحتاج إلى اهتمام خاص ومساعدة خاصة من المجتمع الدولي.

والسنغال، بالإضافة إلى الذين يشجعون الحملات الدولية لتخليص كوكبنا من الألغام، تؤيد الأولويات التالية: إقدام شركاء التنمية على إدماج آفة "التلوث بالألغام" في سياسات المساعدة والتعاون التي تنتهجها؛ وإنشاء صندوق دائم لإزالة الألغام، يُدعم بمساهمات إلزامية ويستهدف تمويل برامج المجتمع.

رابعا، من الواضح أنه يوجد تراجع على صعيد دولي في إنتاج الألغام المضادة للأفراد وبيعها ونقلها، ولذلك، يجب أن تشتمل الأولويات هنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، على تدمير منهجي لمخزونات الألغام، وكذلك وضع خرائط لحقول الألغام ووضع علامات عليها، تمشيا مع قواعد القانون الدولي الجديدة المنبثقة عن الأمم المتحدة.

وفي ضوء حقيقة أن عدد الألغام المخزنة يتجاوز كثيرا عدد الألغام المزروعة فعلا، فإنني أشجع الأمم المتحدة على أن تضاعف جهودها لمساعدة البلدان المستهدفة، من خلال توفير إدارة أكثر فعالية لبرامج تدمير المخزونات، التي ينبغي أن تكتمل في خلال السنوات الأربع التي تلي دخول الاتفاقية حيز النفاذ - أي، من حيث المبدأ، قبل الموعد

ينتظروا إلى أن تطور هذه الدولة وسائل بديلة، أو إلى أن تنضم جارة تلك الدولة إلى الحظر. هذه أعدار وليست مبررات، وهذه الأعدار تكلف أرواحا وأطرافا كل يوم“.

وفي الختام، أود أن أطرح عليكم رؤية السنغال المتمثلة في عالم خال من الألغام نتيجة للقيام بإجراءات مشتركة، تقودها الأمم المتحدة وتتولى تنسيقها، فيما بين الشعوب والدول والشركاء الإنمائيين وأسرلة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتتقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، والمنظمة الدولية للمعوقين.

وثمة حكمة قديمة في بلدي مفادها أن الإنسان هو دواء الإنسان. فلنأمل بقوة في أن نرى عاجلا فجر يوم جديد في المناطق التي ما زالت تمزقها الألغام وتشنت أوصالها، يوم سعيد يمكن فيه للجميع التضافر في العمل بإصرار وفي وئام وسلام من أجل التنمية الكاملة للأسرة البشرية العظيمة.

**السيدة كوستنا (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
 (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. وقد كنا من مقدمي قرار العام الماضي بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام ونتطلع إلى التفاوض بشأن مشروع قرار هذا العام تمهيدا للاشتراك في تقديمه كذلك.

وقد خصصت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٣ ما يتجاوز ٦٠٠ مليون دولار لإجراءات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وستوفر ما يقارب ١٠٠ مليون دولار إضافية في عام ٢٠٠٣ لـ ٤٣ بلدا في هذا الشأن. ومن دواعي سرورنا أن الجهد المتضافر الذي تبذله البلدان المتأثرة بالألغام، فضلا عن الحكومات المانحة، والمنظمات الدولية،

على تنمية قدراتها الوطنية لتلبية احتياجات ضحايا الألغام من حيث الرعاية، وإعادة التأهيل، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن نشجع منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، على صقل استراتيجيتها للتدخل في المناطق المتضررة، واقتراح تدابير محددة لتدمج في سياسات الصحة العامة، لا بالنسبة لضحايا الألغام فحسب، بل لجميع المجتمعات التي تعيش في مناطق متضررة بهذه الآفة المميته.

وترحب السنغال بالترام كندا والاتحاد الأوروبي بضم جهودهما لزيادة الموارد العالمية المخصصة لأنشطة إزالة الألغام، وإقامة مركز معلومات معني بتكنولوجيات إزالة الألغام وإيجاد شبكة عالمية للترويج لتكنولوجيات إزالة الألغام وإتاحتها بأسعار معقولة، لا سيما للبلدان الأفريقية ومنظمتها دون الإقليمية.

ولهذا السبب، يجب الحفاظ على الزخم الذي أوجدته عملية أوتاوا، وتقويته وزيادته، لأن تلك العملية حددت بوضوح الصلة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والإنمائية للأعمال المتعلقة بالألغام. والآن، يجب أن يكون هذا المعيار الجديد وصمة عار للعدد الكبير من الدول التي تلجأ إلى حجج مثيرة للجدل لإخفاء تردها في التخلي عن الممارسات العسكرية والتجارية التي أصبحت اليوم غير مقبولة على الإطلاق.

وفي معرض الكلام عن الدول المتمردة، أصاب جودي وليامز، الفائز بجائزة نوبل، بقوله ساحطا:

”لقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال. فضحايا الألغام الأرضية من المدنيين سئمو من الأعدار. وسئمو من القول لهم إن هذه الدولة لها ظروف فريدة، وإن تلك الدولة لها متطلبات أمنية خاصة. لقد سئمو من القول لهم إن عليهم أن

المتحدة للمساعدة على التوصل إلى تلك النتائج، ونحبي قيادة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية على المساهمات الحيوية التي تقدمها وصولاً إلى عالم آمن من الألغام. كما أننا نساعد على تعزيز مراكز الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخارج.

وللإسراع بعملية إزالة حقول الألغام التي لا تنتهي وتقديم المساعدات للناجين من حوادث حقول الألغام، فقد أنشأت الولايات المتحدة ما يزيد على ٣٠ شراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة الموارد الحكومية. وقد أضافت هذه الشراكات عنصراً دينامياً للإجراءات المتعلقة بالألغام، وقد أسهمننا بمواردنا على نحو يحفز الجهات المانحة الخاصة على المساهمة. فبرنامج "تبني حقولاً من حقول الألغام" التابع لرابطة الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة، على سبيل المثال، يعمل مع الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة على المساعدة في إزالة الألغام من أفغانستان والبوسنة والهرسك وفييت نام وكرواتيا وكمبوديا وموزامبيق. وقد تم جمع ما يزيد على ٥ ملايين دولار وإزالة ١٠٠ حقل للألغام حتى الآن. وقد أنشئت برامج لتبني حقول من حقول الألغام أيضاً في السويد وكندا والمملكة المتحدة.

وتعمل الولايات المتحدة بهمة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وذلك لكونها من المؤيدين بقوة للبروتوكول المعدل بشأن الألغام ومن الدعاة لتوسيع نطاق ذلك البروتوكول ليشمل الألغام المضادة للمركبات فضلاً عن المضادة للأفراد. وقد دمرت الولايات المتحدة ما يزيد على ٣.٣ ملايين من ألغامها الأرضية وفرضت حظراً على نقلها منذ عام ١٩٩٣.

والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، قد تمخضت عن إحرار تقدم ملموس لتحرير العالم من الألغام.

وقد وسّعنا منذ عام ١٩٨٨، حين اشتركت الولايات المتحدة لأول مرة في أعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أفغانستان، نطاق المساعدة الإنسانية التي نقدمها في الإجراءات المتعلقة بالألغام لتشمل أكثر من ٤٠ بلداً. ونساعد الآن في إزالة أخطر حقول الألغام، وتدريب القائمين بأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وتوفير المساعدة الطبية والتدريب المهني للناجين من حوادث حقول الألغام ولأسرهم. ونحن نعلم الأطفال وآباءهم التعرف على حقول الألغام وتفادي خطرها، كما أننا قائمون بإجراء الأبحاث فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة وتطويرها من أجل اكتشاف حقول الألغام وتطهيرها على نحو أكثر أماناً وسرعة وكفاءة.

ويقوم صندوق ليهي لضحايا الحرب التابع لوكالة التنمية الدولية، بالاشتراك مع وزارة التعليم ومراكز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة بتوفير المساعدة المهنية والنفسية والطبية، بما فيها الأطراف الصناعية، للناجين من حوادث حقول الألغام في عدد من البلدان. وتضطلع وزارة الدفاع بإجراء البحوث لتحديد أساليب جديدة لاكتشاف الألغام وتطهيرها. وقد أسفرت هذه الجهود التي يجري القيام بها بالاشتراك مع الحكومات المانحة الأخرى عن إنجازات ملحوظة على مر السنين.

وترى الولايات المتحدة أننا يمكن بأكثر قدر من الفعالية أن نمد يد العون للبلدان المتأثرة بالألغام وذلك بدعم البرامج المحلية المستدامة. وهكذا فإننا قد أقمنا معظم برامجنا على أساس ثنائي. بيد أننا نسلم بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في مواجهة هذا التحدي الدولي. ونحن فخورون بالعمل الذي تؤديه بالاشتراك مع منظومة الأمم

والبوسنة والمهرسك وأنغولا وموزامبيق ونيكاراغوا - بغية دعم أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام فيها، والتي شملت إزالة الألغام، ومساعدة الضحايا والتثقيف لرفع الوعي بشأن الألغام. كما أنها أسهمت بنحو ١٧ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تديره دائرة خدمات الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتتضمن الأشكال التي اتخذها العون الياباني توفير معدات إزالة الألغام وإيفاد خبراء إلى البلدان المتضررة بالألغام ودعم عمل المنظمات غير الحكومية ذي الصلة بالألغام الأرضية من خلال تقديم المنح.

وأود هنا التركيز على المساعدة التي قدمتها اليابان مؤخرا لأفغانستان كأمثلة لجهودنا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وبأمل المساعدة في التخفيف من مخمة اللاجئين والأشخاص المشردين في ذلك البلد، تبرعت حكومة اليابان بـ ١٩,٢ مليون دولار لمنظمات الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى من أجل أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي تشرين الأول/أكتوبر هذه السنة، قررت اليابان تقديم منحة أخرى بمبلغ ٤,٨ ملايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لأفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع من أجل مشروعاتها للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان. وغني عن القول إن اليابان لا تدخر جهدا لمساعدة الضحايا، بما في ذلك توفير الأطراف الاصطناعية لضحايا الألغام الأرضية ودعمهم من خلال عملية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي. وتأمل حكومة اليابان مخلصا أن تؤدي هذه المساهمات إلى تسهيل الاستقرار طويل الأجل والتنمية في أفغانستان.

ولئن كان الكثير قد أنجز في أنشطة المجتمع الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، فلا يزال عدد كبير من الألغام متبقيا. كما أن العدد الكلي لضحايا الألغام مستمر

ونعزز هذه الجهود وبالتقدم الذي يتم إحرازه حين تعمل الحكومات والوكالات الدولية والجماعات الخاصة معا على تأمين العالم من الألغام. وتعرب الولايات المتحدة عن التزامها بتقديم الدعم للجهود العامة والخاصة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتعرب عن امتنانها للزيادة التي طرأت على التعاون في التعامل مع هذه المشكلة الهائلة على مدى العقد الماضي. فنحن مدينون لإخوتنا في البشرية بما لا يقل عن أن نكفل لهم حق المشي على الأرض بأمان.

**السيدة سايغا (اليابان)** (تكلمت بالانكليزية): من

المهم لنا أن نعمل معا على خلق عالم لا يهدده خطر الألغام الأرضية، وقد دأبت حكومة اليابان على الدعوة لمبادرة "الضحية رقم صفر" تحقيقا لهذه الغاية. وفي سعينا لتحقيق هدفنا المشترك في هذا المجال، ترى اليابان من الضروري تحديد نهج شامل، استنادا إلى الاستراتيجيتين الرئيسيتين المتمثلتين في فرض حظر عام وفعال على الألغام الأرضية من جهة وتعزيز المساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما فيها إزالة الألغام والتوعية بالألغام وتقديم المساعدة للضحايا، من جهة أخرى.

واسمحوا لي بأن أعنتم هذه الفرصة للإشارة إلى بعض الجهود التي تبذلها حكومة اليابان في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولكي نحقق الهدف المشترك المتمثل في "الضحية رقم صفر"، تعهدت حكومة اليابان بتقديم مساهمة مالية قدرها ١٠ بلايين ين، أي زهاء ٩٠ مليون دولار، خلال فترة السنوات الخمس التي بدأت في ١٩٩٨. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، أي قبل شهرين من انتهاء فترة السنوات الخمس المذكورة، وفيت اليابان بتعهداتها وتجاوزت في الواقع الرقم المستهدف. وحتى الآن، قدمت المساعدة لـ ٢٥ من البلدان والمناطق المتضررة - من ضمنها كولومبيا

عمليات نقل هذه الأسلحة؛ وحدث انخفاض بارز في الإنتاج والاستخدام العالمي للألغام المضادة للأفراد.

لكن ما زال هناك الكثير - الكثير جدا - الذي ينبغي عمله. وتستمر جهود إزالة الألغام في أكثر من ٧٠ بلدا، مع بلدان كثيرة أخرى في حاجة إلى برامج مشابهة. ولا يزال يوجد أكثر من ٢٠٠ مليون لغم في المخزونات الاحتياطية في أكثر من ٩٠ بلدا. وهذه السنة، كما سمعنا هذا الصباح، انخرطت دولتان عضوتان في الأمم المتحدة في عمليات لزرع الألغام واسعة النطاق، في حين واصلت دول أخرى استخدام الألغام بنشرها على نطاق أقل. وما زالت هناك أربع عشرة دولة منتجة رسميا لهذه الأسلحة. وعلى هذه الخلفية، بلغ ضحايا الألغام الأرضية في السنة الماضية ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ ضحية.

لذا فإن الضرورة الإنسانية الملحة ما زالت موجودة، وكذلك الحتمية السياسية لضمان القبول المتزايد أبدا والعالمي في آخر المطاف لأعراف اتفاقية أوتاوا.

ولقد ظلت الأمم المتحدة شريكا ضروريا في العمل الجاري حتى هذا التاريخ، كما أن دورها حيوي ومركزي في التصدي للتحديات المقبلة. ففي مثل هذا الوقت من السنة الماضية، نظرت الجمعية العامة واعتمدت استراتيجية وفرت خارطة طريق مفصلة وشاملة لتحديد الاتجاهات وقياس التقدم المحرز في أنشطة منظومة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام خلال فترة خمس سنوات. ويوثق التقرير المعروض علينا اليوم سجل إنجاز مثيرا للإعجاب في السنة الأولى من تنفيذ تلك الخطة. فمن ضمن الأهداف الـ ٤٢ الواردة في تلك الاستراتيجية، كان ١٥ منها مستهدفا للاستكمال في عام ٢٠٠٢. وكل هذه الأهداف المستهدفة إما أنجزت أو قطع شوط كبير في طريق تحقيقها. وتعرب كندا عن تقديرها وتمنائها لخدمة الأمم المتحدة للإجراءات

في الارتفاع. وترى حكومة اليابان إنه ينبغي القيام بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأفضل وأكفأ صورة ممكنة للإسراع بحل هذه المشكلة. ومن المرغوب فيه الأخذ بنهج منظم لهذا الغرض. وسيكون مفيدا إذا استطاعت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام تطوير نظام ذي معايير محددة لرصد التقدم المحرز في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وآلية لجمع وبت المعلومات عن الدروس المستفادة للبلدان المتضررة.

كذلك ترى اليابان أن بذل المجتمع الدولي جهودا منسقة ومنسجمة أمر هام جدا. وفي هذا السياق، عينت اليابان مؤخرا منسقا مشتركا، مع كولومبيا، للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بالألغام وتكنولوجيا الإجراءات المتعلقة بالألغام في برنامج عمل ما بين الدورات لاتفاقية أوتاوا. ونأمل أن نسهل المناقشة في هذا المجال وأن نعزز بصورة أكبر التعاون الدولي في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

في الختام تؤكد حكومة اليابان من جديد إصرارها على العمل الدؤوب في اتجاه حل مشاكل الألغام الأرضية على أمل أن نحقق بالفعل في يوم ما هدفنا بألا يكون لدينا ضحايا جدد وأن نتكلم شعوب العالم عن الألغام الأرضية والمآسي التي تسببها باعتبار أنها أشياء من الماضي.

**السيد هايتر (كندا)** (تكلم بالانكليزية): سيمثل يوم

٣ كانون الأول/ديسمبر علامة على مرور خمس سنوات منذ فتح باب التوقيع على اتفاقية أوتاوا. وفي ذلك الوقت، اتخذت خطوات جارية في التصدي للتحديات الإنسانية التي طرحتها أزمة الألغام الأرضية العالمية. فقد ظهرت مساحات شاسعة من الأراضي من الألغام؛ وكرست موارد ضخمة لمساعدة الضحايا؛ ودمرت بصورة مثيرة للإعجاب مخزونات احتياطية من الألغام المضادة للأفراد؛ وكادت تتوقف تماما

الرئيسيين الآخرين والمؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

وأحد العوامل الأساسية التي تكفل التقدم - وهو عامل ينسحب على جميع المناطق، وقد ورد ذكره صباح اليوم - هو أن تعترف البلدان الأفريقية المعنية نفسها، وتبلغ صراحة، بأهمية الدور الذي يجب أن تستأثر به الإجراءات المتعلقة بالألغام، باعتبارها أولوية، في كل خططها الإنمائية. ويتعين عليها أن تدرك أن استعمال هذه الألغام ووجودها، بغض النظر عن المآسي الإنسانية التي تلحقها هذه الأسلحة العشوائية بالأفراد، يشكلان، في حالات كثيرة، عقبة رئيسية على طريق الإنعاش والسلام والتنمية طويلة الأجل في مرحلة ما بعد الصراع.

وأخيراً، ومن نفس المنطلق، تومن كندا بأنه من الأمور الحاسمة أن تعترف الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بالدور الحاسم الذي يجب أن تؤديه الإجراءات المتعلقة بالألغام في النهوض بالمقاصد الأوسع للمنظمة، المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية في مناطق عديدة من العالم. وأحد السبل التي يمكن بها أن يتجسد هذا الواقع في شكل اعتراف ملموس، هو تكريس حصة أكثر ملاءمة من موارد الميزانية العادية للعمليات الأساسية للإجراءات المتعلقة بالألغام، مثل تلك التي تنفذها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، وذلك للحد من الاعتماد المفرط على التبرعات في تمويل العمليات العامة الضرورية.

ومن الواضح أن مجتمع المانحين الدولي يتحمل، وسيظل يتحمل، نصيباً كبيراً من المسؤولية عن مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية الناجمة عن وجود الألغام المضادة للأفراد. ولكن هذه المسؤولية لا يمكن تأديتها بفعالية إلا في إطار شراكة حقيقية مع الحكومات المتأثرة بالألغام، ومع المؤسسات الدولية المعنية، والأطراف غير الحكومية

المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وجميع الشركاء الآخرين من الوكالات على القيادة والفعالية التي أظهرتها في إعداد برامج للإجراءات المتعلقة بالألغام في العديد من حالات الطوارئ المعقدة، وفي تلبية احتياجات التثقيف عن مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا وفي إعانة الحكومات والمجتمع المدني في تكوين القدرات المطلوبة لإنجاز تلك المهام في المدى الطويل.

وقد أثار إعجابنا بصورة خاصة الجهود التي تبذلها خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحسين التنسيق والعمل بروح الفريق فيما بينها ومع شركائها الحكوميين وغير الحكوميين. ومن الواضح بصورة مؤلمة أنه مع بروز الطلبات العملية المتزايدة بصورة كبيرة في بلدان مثل أفغانستان وأنغولا، لا يمكن تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية للإجراءات المتعلقة بالألغام إلا إذا تضافر المجتمع الدولي بشكل فعال. ويوفر استعراض الاستراتيجية الخمسية في العام القادم فرصة هامة للمزيد من تعزيز تماسك وتأثير جهودنا الجماعية.

الجهود المستمرة مطلوبة في جميع المناطق، لكنني أود اليوم أن أذكر بإيجاز التحدي المائل في أكثر القارات المتضررة بالألغام - أفريقيا. لقد كانت الاحتياجات الأمنية والإنمائية لأفريقيا محط تركيز خاص لمؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ هذه السنة في كاناناسكيس، كندا. ففي ذلك الاجتماع، إئتمر قادة مجموعة الـ ٨ مع القادة الأفارقة واعتمدوا خطة عمل شاملة للنهوض بالشراكات لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وتضمنت خطة عمل أفريقيا التزاماً محدداً بمساعدة البلدان الأفريقية في إزالة ونزع الألغام الأرضية، وقد عكفنا الآن على عملية مشاورات مع الشركاء في مجموعة الـ ٨ على أمل الوفاء بذلك الالتزام. وستشمل هذه العملية مشاورات مع الشركاء الأفارقة والمتبرعين

للفاء بالتزاماتها، أو من جانب المجتمع الدولي لضمان مواصلة تقديم المساعدة وخصوصا للبلدان المتأثرة بالألغام، في وفائها بواجباتها والتزاماتها. ولكن تلك الجهود المطلوبة لإجراءات عالمية متعلقة بالألغام قد تتعرض لتهديد حقيقي إن لم تكن مدعومة بالتزام سياسي متحدد وقاطع وتمس الحاجة إليه، للتغلب على إجهاد المانحين فيما يتعلق بإزالة الألغام.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإنه يمكن استخلاص دروس مهمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام حيثما أمكن قياس التقدم المحرز، في مواجهة أهداف واضحة. وسلوفينيا تؤيد تلك المقولة تأييدا تاما. وبإنشاء الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، قبل أربع سنوات، حددت سلوفينيا هدفين واضحين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام: إزالة البقع الحمراء - التي تمثل حقول الألغام - من خريطة منطقة جنوب شرق أوروبا، ومساعدة ضحايا الألغام. وحتى هذا التاريخ، تم تطهير ٣١,٤ مليون متر مربع من الألغام في هذه المنطقة، وإعادة تأهيل ما يقرب من ٧٠٠ من ضحايا الألغام. ومن بين أبرز إنجازات الصندوق الاستئماني، فضلا عن كفاءته وشفافيته، انخفاض التكلفة العامة التي لم تتعد ٣ في المائة، وانخفاض تكلفة إزالة الألغام التي بلغت ١,٧ دولارا لكل متر مربع. وهذا هو السر في أن الصندوق كان ناجحا أيضا في تحدي ظاهرة إجهاد المانحين: فقد نجح في تعبئة ١٠٢ مليون دولار في أربع سنوات، وكانت منح الولايات المتحدة تشكل نصف هذا المبلغ، وكان الاتحاد الأوروبي أيضا من أهم المانحين، إلى جانب ٢٤ بلدا آخر من البلدان المانحة.

وهذا الصندوق الاستئماني الدولي، بعد نجاحه المبكر في البوسنة والهرسك، اضطلع بدور أوسع نطاقا في جنوب شرق أوروبا، ويشمل أيضا تشجيع التعاون الإقليمي الذي يتسم بأهمية قصوى في الحقل الإنساني ومغزى سياسي كبير

الفاعلة. وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن كندا ستظل ملتزمة بالمشاركة الكاملة والنشطة في هذا الجهد الحيوي.

**السيد كيرن (سلوفينيا)** (تكلم بالانكليزية): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك، في وقت سابق، باسم الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، أود أن أضيف بضع نقاط باسم حكومة بلادي.

أولا، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالأمين العام على تقريره عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/57/430). فالتقرير يعكس على النحو الواجب الأهداف الاستراتيجية والمقاصد المتصلة بها في ذلك المجال، وكذلك الوضع الراهن في الميدان فيما يتعلق بتنفيذها. واستراتيجية الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي أن تظل شفافة وصریحة وغير معقدة حتى تكون متناسبة مع الطبيعة غير المعقدة للألغام الأرضية التي تستهدف الاستراتيجية أساسا مكافحتها.

في الشهر المقبل، ستكون قد انقضت خمس سنوات على اعتماد اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام). والدول الأطراف في تلك الاتفاقية أخذت على عاتقها التزامات بتدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية، وتطهير المناطق المزروعة بالألغام، وتوفير الموارد لسيرامج التوعية بمخاطر الألغام، وتقديم المساعدة للضحايا. ومن واجبنا، إضافة إلى تنفيذنا الكامل لتلك الالتزامات، هو أن ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام. ومداولتنا اليوم ينبغي أن تردد وتناصر الرسالة المتضمنة في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: الدعوة إلى تجديد الالتزام السياسي بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام على نطاق عالمي. وهناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة، سواء من جانب الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا

لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٢٥ (١٩٧٨). وبعد خمسة أيام، في ٢٩ أيار/مايو، عقد ضباط الاتصال بقوات الدفاع الإسرائيلية سلسلة من الاجتماعات مع القيادة العليا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ونقلوا إليها خرائط مفصلة سبق استخدامها من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، تحدد مواقع حقول الألغام في جنوب لبنان والمناطق التي يشتهب في احتوائها على الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى. وكان ذلك يتضمن أيضا جميع المعلومات المتعلقة بالألغام أو الأجهزة المتفجرة الأخرى التي زرعتها عناصر أخرى تعمل في المنطقة. وعند استلام الخرائط والملفات الإسرائيلية، وقّعت القيادة العليا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تأكيدات رسمية تثبت نقل تلك المعلومات.

وكما يعرف الجميع، فإن جنوب لبنان ظل سنوات طويلة مرتعا خصبا للأنشطة الإرهابية، انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلى امتداد تلك الفترة تم بث كميات كبيرة من الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة من قبل جماعات إرهابية أو أفراد إرهابيين، بدون وضع علامات على أماكنها أو تحديد مواقعها على خرائط أو الإبلاغ عنها، أو حتى عزل هذه المناطق بأسوار، تحاشيا لوقوع إصابات بين المدنيين. واليوم، ما زالت تلك الألغام والفخاخ المتفجرة تشكل تهديدا خطيرا لسكان جنوب لبنان.

وعملا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ووفقا لأحكام القانون الدولي، من مسؤولية حكومة لبنان أن تقيم رقابة فعالة وتبسط سلطتها في المنطقة، وأن تُعيد السلم والأمن الدوليين إلى الجنوب اللبناني. ومن الواضح أن عدم الوفاء بهذه المسؤوليات فيما يتعلق بحقول الألغام ضمن جملة أمور يُعرض للخطر السكان المدنيين في تلك المنطقة.

في عملية إعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وهكذا أصبح الصندوق بمثابة مركز اتصال لمجلس تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب شرق أوروبا، الأمر الذي يفني أيضا بالأهداف المحددة في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. فتلك الاستراتيجية، في جملة أمور، تبرز أهمية الدروس المستفادة من الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتعتقد سلوفينيا أن ما تقدمه من مساعدة ودعم مستقبلا في هذا المجال ينبغي أن يكون نابعا من الدروس المستفادة في تطبيق النهج الوطنية والإقليمية. وهذا هو السبب في أن الصندوق الاستئماني الدولي في سلوفينيا يوفر خبراته للبلدان المحتاجة إليها خارج منطقة جنوب شرق أوروبا - وبالذات في القوقاز.

ولضمان استدامة الإجراءات المتعلقة بالألغام، قد يكون من المفيد إتاحة الفرصة، داخل إطار الأمم المتحدة، لتقاسم الخبرات والدروس المستخلصة حتى الآن من كامل طائفة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعتقد أن تلك الفرصة ينبغي إتاحتها أيضا في إطار فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في نيويورك، الذي انضمت إليه سلوفينيا مؤخرا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يرغب في ممارسة حق الرد. وسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلتقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد شاتشام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** أخذت الكلمة اليوم لكي أوضح بإيجاز بعض المغالطات التي جاءت في البيان الذي أدلى به اليوم ممثل لبنان.

في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، انسحبت القوات الإسرائيلية بالكامل من جنوب لبنان، في امتثال تام ومؤكّد

فبالنسبة لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وانسحاب إسرائيل من لبنان، نحن نشبه إسرائيل في هذا المجال، بالتلميذ الكسول، التلميذ الراسب الذي يرسب في كل شهر في علاماته المدرسية، فتكون علاماته بين الصفرة والواحد مثلاً. وقد يحدث مرة أن يأخذ علامة ثلاثة على عشرين فيروح يتباهى ويقول قد أخذت علامة عالية - إنها عالية نسبة لما كان يأخذه في السابق.

إن انسحاب إسرائيل من لبنان ليس علامة كافية لإسرائيل، فيقتضي عليها تنفيذ قرارات أخرى كثيرة، والانسحاب من مناطق لبنانية أخرى ما زالت محتلة، ولكن لن أطيل الكلام في هذا الموضوع الذي أراد مندوب إسرائيل إدخالنا فيه. وباختصار شديد سأرد على ما قاله مندوب إسرائيل بشأن الألغام وهذا هو موضوع اجتماعنا اليوم.

لقد قال بأن ضباط الجيش الإسرائيلي اجتمعوا مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٩ أيار/مايو في جنوب لبنان وسلموهم - وسأقول حرفياً ما جاء على لسانه - كل المعلومات المتعلقة بالألغام. هذا ما قاله مندوب إسرائيل. وأنا لن أرد عليه بكلامي. سأرد عليه بلساني ولكن بكلام الأمين العام للأمم المتحدة.

هذا هو تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان رقمه S/2002/746 وهو ليس تقرير لبنان ولكنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. ماذا يقول: مندوب إسرائيل يقول إنه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ سلموا كل المعلومات المتعلقة بالألغام - والأمين العام يقول في الفقرة ١٦، سأقرأ ما قاله حرفياً، وهذا التقرير صادر في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ "في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدمت إسرائيل إلى قوة الأمم المتحدة في لبنان بيانات إضافية بشأن حقول الألغام في جنوب لبنان".

وتظل إسرائيل مستعدة للمساعدة إذا ما طلب تقديم أية توضيحات إضافية فيما يتعلق بالمعلومات التي نقلتها. والواقع، أن استعداد إسرائيل للتعاون في إزالة الألغام قد وضح من قبل في أماكن أخرى من العالم. فخلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠١، اضطلعت إسرائيل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بمشروع للتوعية بخطورة الألغام في أنغولا بهدف تثقيف السكان المحليين بأخطار الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إسرائيل بمشروع مشترك مع الأردن لإزالة الألغام من وادي عربة بغية تمكين زراعة أراضي تلك المنطقة. وفضلاً عن ذلك، اشتركت إسرائيل مع الأردن وكندا والنرويج في الاضطلاع بمشروع يرمي إلى إزالة الألغام من وادي الأردن وإعادة التأهيل الطبي لضحايا الألغام الأردنيين.

وحيثما تتوفر النوايا الحسنة والاستعداد للتعاون، يمكن أن يتحقق الخير الكثير في مجال إزالة الألغام. أما إذا لم تتوفر تلك الأمور فإن النتيجة هي إدامة الخطر الذي يهدد رفاه المدنيين الأبرياء.

**السيد عساف (لبنان):** شكراً، سيدي الرئيس،

لم يرغب مندوب إسرائيل في تجاوز هذا الاجتماع من دون أن يسمعنا مغالطات أخرى. وهو يقول إن كلمتي تضمنت ادعاءات غير دقيقة. اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أجيء بالشكل التالي على حق الرد الذي مارسه مندوب إسرائيل الدائم.

أولاً، تطرق مندوب إسرائيل في رده للتو لمجموعة أمور لم أتطرق لها في كلمتي. ويسمى هذا في علم المنطق بالقفز إلى الأمام. فبدلاً من معالجة الموضوع الأساسي كما هو والتطرق إليه جوهرياً، يقفز إلى مسائل أخرى ليحاول تشتيت الموضوع.

تفسير هذه المشاعر اللبنانية بحقيقة أن هناك دولة أخرى مجاورة للبنان تحتل أراضيها وتنتهك سيادتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لممثل لبنان الذي يريد الكلام للمرة الثانية ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر المندوبين بأن حق الرد للمرة الثانية محدد بخمس دقائق.

**السيد عساف** (لبنان): كما قلت في مداخلي الأولى

هذا ليس موضوع النقاش. نحن لا نتكلم عن أي شيء جاء على لسان مندوب إسرائيل الآن كأنه لا يشعر بالخجل ولا يستحي أكدت من فوري بأنه يكذب، ويقول على لسان الأمين العام كلاماً غير صحيح. لماذا لم يرد على هذا الكلام؟ لماذا ينتقل إلى موضوع آخر؟ أنا قلت هذا الكلام. هو قال إن إسرائيل سلمت كل الخرائط، وأنا قلت إن الأمين العام اعترف وقال بأن إسرائيل لم تُسلم كل الخرائط. لماذا لا نرد على هذا الكلام؟ لماذا ينتقل إلى مواضيع أخرى ليست موضوع الساعة، وليست موضوع هذه الجلسة؟ كما قلت، إنها في علم المنطق، الـ "Anticipation" - القفز إلى الأمام، لأن حجته ضعيفة ولأنه يعلم بأنه لا يقول الحقيقة، ولا يستحي من عدم قوله الحقيقة. الخجل، هو ما ينقص مندوب إسرائيل، الخجل، أن يخجل ويصمت.

### برنامج العمل

الرئيس في مقعد الرئاسة .

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن

الوثيقة A/INF/57/3/Rev.2 المتضمنة برنامج العمل المنقح وجدول مواعيد الجلسات المقررة للجزء الرئيسي من الدورة السابعة والخمسين قد صدرت صباح اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدمت إسرائيل معلومات عن بعض الألغام في جنوب لبنان. وهو يقول إنه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ سلموا كل المعلومات المتعلقة بالألغام. بكل بساطة هذا هو عدم الصدق. وهذا هو عدم الدقة في الكلام. وكنت أتمنى على مندوب إسرائيل قبل أن يأخذ الكلمة أن يراجع هذه البيانات بدقة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لممثل إسرائيل الذي يريد الكلام للمرة الثانية ممارسة لحق الرد. وتحدد مدة الكلمات التي تُلقى في هذه الحالة بخمس دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها.

**السيد شاشام** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد

أذهلتني كلمة لبنان الثانية.

قبل عامين ونصف العام، حدث تغيير أساسي على الحدود بين إسرائيل ولبنان. وكما ذكرت من قبل، انسحبت إسرائيل من لبنان وبذلك تكون قد أوفت بمسؤولياتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وقد أكد الأمين العام هذا الانسحاب في تقريره إلى مجلس الأمن وأقر مجلس الأمن هذا التقرير، واستند قرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠) إلى هذا الواقع الجديد.

لماذا إذن يواصل ممثل لبنان الإعراب عن غضبه وإحساسه بالإحباط حول احتلال بلاده وانتهاك سيادتها كما لو كان لم يحدث أي شيء؟ هل يمكن أن تكون هذه المشاعر اللبنانية لا علاقة لها تُذكر بإسرائيل أو بما تتخذه من إجراءات؟

إن إسرائيل لم يكن لديها قط أية طموحات تجاه الأراضي أو الموارد اللبنانية، وكان الغرض الوحيد للإجراءات التي تتخذها هو المحافظة على أمنها على طول حدودها الشمالية وكفالة الدفاع عن نفسها. وربما يمكن